الباب الثالث

فى العدل

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الثالث

فى العدل

ويشتمل على عشر مسائل:

١- **المسألة الأولى**: فى بيان ان الله ، تعالى ، عدل حكيم.

٢- **المسألة الثانية**: فى أفعال العباد.

٣- **المسألة الثالثة**: العمل ميزان الثواب والعقاب.

٤- **المسألة الرابعة**: لم يُقَدِّر الله على العباد معصيته.

٥- **المسألة الخامسة**: لا يكلف الله احداً ما لا يطيقه.

٦- **المسألة السادسة**: فى الامتحانات.

٧- **المسألة السابعة**: لا يريد الله الظلم ، ولا يرضى الكفر ، ولا يحب الفساد.

٨- المسألة الثامنة: القرآن كلام الله.

٩- المسألة التاسعة: القرآن محدث غير قديم.

١٠- المسألة العاشرة: محمد ﷺ ، نبى صادق.

obeikandl.com

obeikandl.com

وأما الباب الثالث

وهو الكلام فى العدل

فالكلام منه يقع فى موضعين:-

أحدهما: فى حقيقة العدل.

والثانى: فى الدليل على صحة ما نذهب إليه فى كل **مسألة** [1] منه.

فى حقيقة العدل

(١) أما الموضع الأول: **فحقيقة العدل** [2]، فى اصطلاح المتكلمين؛ هو الذى لا يفعل القبيح، كالظلم والعبث، ولا يخل بالواجب، كالتمكين للمكلفين، **وأفعاله كلها حسنة.**

١- فمن قال: إن الله، تعالى، يفعل القبيح، لم يكن قائلاً بالعدل.

٢- ومن قال: إن الله، تعالى، يخل بالواجب، لم يكن قائلاً بالعدل.

٣- ومن قال: **إن أفعاله، تعالى، ليست بحسنة ولا قبيحة، لم يكن قائلاً بالعدل، لأن** القول بالعدل هو مما يستحق به الثواب، كما أن القول بالتوحيد يستحق به الثواب.

فمن قال: **إن أفعال الله، تعالى** [3]، **ليست بحسنة ولا قبيحة**، كان كاذباً؛ **فلذلك قلنا: إنه لا يكون قائلاً بالعدل.**

فإذا قيل: فلان يقول بالعدل، أو هو من أهل العدل [4]، **فالمراد بذلك أنه يعتقد فى الله، تعالى، ما قدمنا** [5].

(٢) وأما الموضع الثانى: فاعلم أن مسائل الباب تنحصر فى عشر مسائل:-

---

(١) فى الاصل، (أ): مسله.

(٢) **العدل عند المعتزلة هو**: كل فعل حسن يفعله الفاعل لينفع به غيره أو ليضره... أو هو توفير حق الغير واستيفاء الحق منه... وبالنسبة لله، تعالى، فالمراد به أنه لا يفعل القبيح أولا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، انظر القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة؛ (ص٣٠١)...، وقارن ذلك بالعدل عند الأشاعرة للجرجانى فى التعريفات، (ص١٧٠).

(٣) فى (أ): أفعاله

(٤) **أهل العدل**: لقب أطلق على المعتزلة والزيدية فى مقابل أهل الجبر.

(٥) فى (أ): يعتقد ما قدمنا.

obeikandl.com

(المسألة) الأولى منها : (فى بيان) أن الله، تعالى، عدل حكيم

والخلاف فى ذلك مع المجبرة [١] فإنهم يقولون: إن كل ظلم وجور وعبث [٢] ، وقع فى العالم فالله فاعله ومُقَدِّره [٣] !..

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه يتضح ببيان ثلاثة [٤] فصول:

١- أحدها: أن الله، تعالى ، لا يفعل القبيح.

٢- والثانى: أن الله، تعالى [٥] لا يخل بالواجب.

٣- والثالث: أن أفعاله كلها حسنة.

(١) أما الفصل الأول: وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح.

فالذى يدل عليه [٦] أنه عالم بقبح القبائح ، وغنى عن فعلها ، وعالم باستغنائه عنها، وكل من كان بهذه الأوصاف ، فإنه لا يختار القبح.

وهذه الدلالة مبنية على أربعة أصول:-

١- أحدهما: أنه ، تعالى ، عالم بقبح القبائح.

٢- والثانى: أنه غنى عن فعلها.

٣- والثالث: أنه عالم باستغنائه عنها.

٢٣و / ٤- والرابع: أن كل من كان بهذه / الأوصاف ، فإنه لا يختار القبيح.

١- أما الأصل الأول: وهو أنه ، تعالى ، عالم بقبح القبائح .

فالذى يدل عليه أنه ، تعالى ، عالم لذاته على ما تقدم ، ومن حق العالم للذات أن يعلم جميع المعلومات ، إذ لا اختصاص [٧] لذاته ببعض المعلومات

---

(١) المجبرة: هم القائلون بالجبر ، وهو إسناد فعل العبد إلى الله ، تعالى ، وهى فرقة كبيرة من فرق الإسلاميين ، وتنقسم إلى جبرية خالصة، وهى الغالية المتطرفة ، ويمثلها جهم بن صفوان وأصحابه ، وهم لا يثبتون للعبد فعلاً أصلاً ، وإنما هو فى يد القدرة كالريشة فى مهب الريح... أما الفريق الآخر فهم اصحاب الجبرية المتوسطة او الوسطية – وإن كنا نعتقد ان الجبر كله نوع واحد – وهم الذين يثبتون للعبد كسباً فى الفعل ، فالفعل عندهم شركة بين العبد وربه ، ويمثل هؤلاء أبو الحسن الأشعرى وأصحابه.

(٢) ليست فى الأصل: وتكملة بهامش: (أ).

(٣) فى الأصل: مقدره وفاعله.

(٤) فى الأصل ، (أ): ثلثه

(٥) فى (أ): انه.

(٦) فى الأصل: على ذلك.

(٧) فى الأصل: لاختصاص.

دون بعض، والقبائح من جملة المعلومات، فيجب أن يكون عالماً بها ، على ما هى عليه .

٢- **وأما الأصل الثانى: وهو أنه ، تعالى [١] ، غنى عن فعلها [٢].**

فالذى يدل على ذلك ما بينا من أنه ، تعالى ، غنى فلا تجوز عليه الحاجة إلى شىء أصلاً ، فيدخل تحت [٣] ذلك ، الحسن والقبيح .

٣- **وأما الأصل الثالث: وهو أنه ، تعالى ، عالم باستغنائه عنها .**

فالذى يدل على ذلك [٤] هو ما بينا من أنه ، تعالى ، عالم لذاته على ما تقدم ، فلابد أن يعلم استغناؤه عنها .

٤- **وأما الأصل الرابع:** وهو أن كل من كان بهذه الأوصاف ، فإنه لا يختار القبيح فالذى يدل على ذلك ، هو ما نعلمه فى الشاهد ، من أن الواحد منا ، إذا كان عاقلاً عالماً بقبح الكذب ، (مستغنياً عنه بالصدق) [٥] وقيل له : إن صدقت أعطيناك درهماً ، وإن كذبت أعطيناك درهماً ، فإنه لا يختار الكذب على الصدق ، وإنما لا يختاره لعلمه بقبحه وغناه عن فعله ، وعلمه باستغنائه عنه .

إذ لو زال عنه بعض هذه الأوصاف ، فلم يكن عالماً بقبح الكذب ، بأن يكون زائل العقل، أو لم يكن مستغنياً بالصدق عنه ، بأن يُزاد فى الآخرة على الكذب ، زيادة لا يستغنى عنها ؛ أو لم يكن عالماً بأنه غنى عنه ، بأن يعتقد أن الدرهم المتعلق بالكذب ، أو فى من الدرهم المتعلق بالصدق ، فإنه [٦] وإن كان ذلك جهلاً منه فى [٧] جميع هذه الأحوال ، لا يمتنع أن يختار الكذب على الصدق؛ فعلمنا أن الواحد منا ، إنما يمتنع من الكذب، لاجتماع هذه الأوصاف .

فإذا ثبت ذلك ، وقد علمنا أن الله ، تعالى ، أعلم العلماء بقبح القبائح، وأغنى[٨] الأغنياء عن فعلها ، وأعلمهم باستغنائه عنها ، فهو أولى بأن لا يختار فعل شىء منها .

---

(١) ليست فى: (أ)
(٢) فى (أ): عنها.
(٣) فى الأصل: فى
(٤) فى (أ): عليه .
(٥) ليست فى الأصل
(٦) ليست فى: (أ).
(٧) فى الأصل: فإنه فى
(٨) فى الأصل: واغنا.

(٢) **وأما الفصل الثانى**: وهو أن الله [١]، تعالى، لا يخل بالواجب، فالذى يدل على ذلك أن الذى [٢] **يدعو**[٣] إلى الإخلال بالواجب، فى الشاهد، ليس إلا الجهل بقبحه، أو الحاجة إليه، أو العجز عن أدائه، وقد ثبت أن الله، تعالى، عالم لايجوز ٢٣ظ / عليه / الجهل، وغنى لا تجوز عليه الحاجة، وقادر لا يجوز عليه العجز، فيجب أن لا يخل بما يجب فى الحكمة؛ لأنه لا داعى له إلى ذلك.

***

(٣) **وأما الفصل الثالث: وهو أن أفعاله كلها حسنة**

فالذى يدل على ذلك، أنها لو لم تكن حسنة لكانت قبيحة.

ولا يجوز أن تكون قبيحة، وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أنها لو لم تكن حسنة لكانت قبيحة.

والثانى: أنه لا يجوز أن تكون قبيحة:

١- فالذى يدل على الأول؛ أنها قسمة صحيحة، وبيان ذلك، أنك تقول: الفعل **لا يخلو** [٤] إما أن يكون للإقدام عليه، مدخل فى استحقاق الذم، أو لا يكون، إن كان فهو القبيح، وإن لم يكن فهو الحسن.

٢- والذى يدل على الثانى، قد تقدم فى الفصل الأول، فثبت بهذه الجملة أن الله، تعالى، عدل حكيم، وأنه يجب تنزيهُهُ عن كل ظلم وجور.

***

---

(١) فى الأصل: أنه
(٢) فى (أ): إنما.
(٣) فى الأصل، (أ): يدعوا
(٤) فى (أ): لا يخلوا.

obeikandi.com

(٢) المسألة الثانية : فى أفعال العباد

والكلام منها يقع فى موضعين :-

أحدهما : فى حكاية المذهب وذكر الخلاف .

والثانى : فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه .

١- أما الموضع الأول : فمذهبنا أن أفعال العباد ، حسنها وقبيحها ، منهم لا من الله ، تعالى ، والخلاف فى ذلك مع الجهمية (١) ، والأشعرية ، وضرار بن عمرو (٢) .

أ - أما الجهمية : فإنهم يقولون : إن أفعال العباد ، حسنها وقبيحها ، منهم ، خلقها (٣) الله ، تعالى ، فيها ، وإنما تضاف إليهم ؛ لأجل حلولها فيهم ، كما تضاف حركة الشجرة إليها ، وكما تضاف إليهم ألوانهم .

ب- وأما الأشعرية : فإنهم يقولون : أن المبتدئات منها ، وهى التى توجد بمحل (٤) القدرة، فعل الله ، تعالى ، وكسب للعبد (٥) ، وأما المسببات منها ، وهى ما يوجد متعدياً عن محل القدرة ، كالطعن والضرب ، وما أشبههما ، فإنها فعل الله، تعالى، (٦) عندهم ، تفرد بها دون غيره ، وإلى ذلك ذهبت المطرفية (٧) .

---

(١) الجهمية : هم أصحاب جهم بن صفوان ، قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً ، لا مؤثرة ولا كاسبة ، بل هو بمنزلة الجمادات ، والجنة والنار تفنيان، بعد دخول أهلهما ، حتى لا يبقى موجود سوى ، الله ، تعالى .

(٢) ضرار بن عمرو الغطفانى : قاض من كبار المعتزلة ، طمع برياستهم فى بلده ، فلم يدركها ، فخالفهم ، فكفروه وطردوه ، توفى نحو سنة ١٩٠هـ / ٨٠٥م له نحو ثلاثين كتاباً ، انظر الزركلى : الأعلام ؛ (٣/٢١٥) .

(٣) فى الأصل : خلق

(٤) فى الأصل : فى محل .

(٥) انظر «نظرية الكسب الأشعرى» ... فى رسالة أهل الثغر ؛ (ص١٤٤ - ١٥٣) ، ثم انظر كيف تطورت عند أتباعه من أمثال ابى إسحاق الأسفرائينى «وأبى المعالى الجوينى» فى كتاب الإمام يحيى بن حمزة العلوى : الرائق فى تنزيه الخالق ؛ (ص١٨٢ - ١٨٣) ... بتحقيقنا ... وانظر كذلك الجواب القاطع لعرى الشك والارتياب ... والجوينى فى الإرشاد : (ص١٨٩) .

(٦) فى (أ) : تعالى تفرد .

(٧) المطرفية : هى إحدى فرق الزيدية ، وتنسب إلى مطرف بن شهاب العبادى ، اتسم فكرها بالوسطية والعقل ، وإن اتهمت بالكفر والزندقة ! .. ووقع عليها الاضطهاد من الإمام أحمد بن سليمان ، وعبد الله بن حمزة حتى أفنوها ! ... انظر مقدمة كتاب مقاود الإنصاف بتحقيقنا ..

جـ- **وأما ضرار** فإنه يقول: إن المبتدئات والمسببات ، خلق الله ، تعالى ، وكسب للعبد .

٢- **وأما الموضع الثانى**: وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه، فهو أن أفعالنا توجب بحسب قصودنا ودواعينا ، وتنتفى بحسب كراهتنا وصوارفنا[١] ، فلو كانت من فعل الله ، تعالى ، لما وجبت / فيها هذه القضية .

٢٤و / **وهذه الدلالة مبنية على أصلين**:-

أحدهما: أن أفعالنا [٢] توجد بحسب قصودنا ودواعينا ، وتنتفى بحسب كراهتنا وصوارفنا.

والثانى: أنها لو كانت من فعل الله ، تعالى ، لما وجبت فيها هذه القضية.

١- **فالذى يدل على الأول ، أن الواحد** منا إذا دعاه الداعى المكين ، إلى إيجاد فعل (شىء)[٣] منها ، حصل منه لا محالة ، ومتى كرهه أو منعه عنه مانع ، لم تحصل.

٢- والذى يدل على الثانى أن أفعالنا ، لو كانت من الله ، تعالى ، لجرت مجرى الصور والألوان ، فكما أن الصور والألوان ، لا توجد بحسب قصودهم ودواعيهم ، ولا تنتفى بحسب كراهتهم وصوارفهم [٤] ، (لما كانت من فعل الله ، تعالى ، فيهم) [٥] ؛ فكذلك كان يجب فى أفعالنا ، لو كانت منه.

فلما علمنا الفرق بين الأفعال وبين الصور والألوان ، دل ذلك على أن أفعالنا[٦] منا ، لا من الله ، تعالى.

- **دليل آخر** [٧] ، وهو أنه يحسن دخول الأمر والنهى عليها ، ويتعلق بها المدح والذم ، فلو كانت من الله ، تعالى ، لما حسن فيها شىء من ذلك .

---

(١) بعدها فى (أ): سلامة الأحوال... وهو تصحيح من الهامش على نسخة أخرى.

(٢) فى الأصل: أنها توجد

(٣) من هامش: (أ)

(٤) فى (أ): قصودنا - دواعينا - كراهتنا - صوارفنا... والتصحيح من الأصل وهامش: (أ).

(٥) ما بين القوسين فى الأصل... وبهامش: (أ).

(٦) ليست فى: (أ).

(٧) فى (أ): ثان .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أنه يحسن دخول الأمر والنهى عليها، ويتعلق بها المدح والذم.

والثانى: أنها لو كانت من الله، تعالى، لما حسن فيها شيء من ذلك.

١- فالذى يدل على الأول، ما نعلمه ضرورة [١] (فى الشيء) [٢]، من حسن أمر الناس بعضهم بعضاً بكثير من هذه الأفعال، كالقيام والقعود، وما جرى مجراهما، ونهيهم عنه [٣]، ومدحهم وذمهم عليه، والعلم بوقوع ذلك وحسنه، حاصل لكل عاقل.

٢- والذى يدل على الثانى، أنها لو كانت من الله، تعالى، لجرت مجرى الصور والألوان فكما لا يحسن تعليق هذه الأحكام، بالصور والألوان، فكذلك [٤] كان يجب فى أفعال العباد، لو كانت من الله تعالى [٥].

فلما علمنا الفرق بين الأفعال وبين الصور والألوان، دل ذلك على أن أفعال العباد منهم، لا من الله تعالى.

- ودليل آخر [٦] وهو أن أفعال العباد، لو كانت من الله، سبحانه [٧]، لوجب أن تسبق له منها أسماء، فيُسمى بفعله للظلم ظالماً، وبفعله للجور ٢٤ظ / جائراً!... كما أنه، تعالى، لما [٨] كان فاعلاً / للعدل والإحسان، سمى عادلاً ومحسناً.

ولا شك أن من وصف الله، تعالى، بالظلم والجور، فقد خرج عن دائرة المسلمين، ولحق بزمرة [٩] الملحدين [١٠]، فبطل إضافتها إلى الله، تعالى.

وأما ما يتعلق به أهل الكسب [١١] فذلك تعلق فارغ، لا فائدة تحته، وإنما غرضهم

---

(١) ليست فى: (أ).
(٢) من هامش: (أ).
(٣) فى الأصل: عن ذلك.
(٤) فى الأصل: كذلك.
(٥) فى الأصل: لو كانت من الله تعالى.
(٦) فى (أ): ثالث.
(٧) فى الأصل: تعالى.
(٨) فى (أ): أنه لو.
(٩) فى الأصل: ودخل فى زمرة
(١٠) الملحدون: فرقة من الكفار المنكرين لوجود الله، ويطلق عليهم الإسلاميون اسم الدهرية، لأنهم ذهبوا إلى قدم الدهر... وأسندوا الحوادث إليه.
(١١) أهل الكسب: هم الأشعرية... وإمامهم أبو الحسن الأشعرى ت: نحو ٣٢٤هـ.

بذلك الفرار مما ألزمهم **أهل العدل** [1] ، من قبح الأمر والنهى ، وإنزال الكتب وإرسال الرسل ؛ لأن أفعال العباد ، إذا كانت خلقاً لله ، تعالى ، لم يحسن إرسال الرسل ، ولا إنزال الكتب ؛ لأن لهم أن يقولوا إذا كانت أفعالنا [2] خلقاً لله ، تعالى ، فينا ، فلأى غرضٍ جئتمونا ؟!.. فأرسالكم يكون عبثاً ؛ لأن الله ، تعالى ، إن فعلها فينا حصلت ، وإن لم يفعلها ، لم تحصل ، فلا فائدة حينئذ فى إرسالكم إلينا !...

فإنا نقول لهم: الكسب **لا يخلو** [3] إما أن يكون شيئاً خلقه الله ، تعالى (**أو شيئاً لم يخلقه الله ، تعالى** [4] .

فإن قالوا: (هو شىء خلقه الله). [5] فقد لحقوا بمقالة [6] **الجهمية** ، ولزمهم ما ألزمناهم.

وإن قالوا: هو شىء لم يخلقه الله ، تعالى ، فقد اثبتوا العبد فاعلاً لشىء لم يخلقه الله، تعالى [7] ، وهو الذى نريد.

الكسب فى لغة العرب :

وبعد فإن المعقول من **الكسب** ، فى لغة العرب ، هو إحداث الفعل لجلب نفع إلى الفاعل ، أو دفع ضرر [8] عنه ، ولهذا لم يجز أن يسمى الله ، تعالى ، مكتسباً ، لما لم يجز عليه المنافع والمضار ، فإذا ثبت أن العبد محدث لفعله ، بطل ما تعلقوا به من الكسب، ووجب إضافته إلى العبد من كل وجه.

وأضاف الله ، تعالى [9] ، أفعال العباد إليهم ، فى كتابه الكريم ، بمعنى الفعل والخلق، والعمل والكسب ، فقال ، تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥)** ﴾ [10].

وقال ، تعالى: ﴿ **وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ** ﴾ [11].

---

(١) **أهل العدل**: هم المعتزلة... ورئيسهم واصل بن عطاء ، ت: ٧٤٩م ، وكذلك الزيدية... وإمامهم الإمام زيد بن على الشهيد ت: ١٢١هـ.

(٢) فى الأصل: (أ).. وبهامشه: لنا .

(٣) فى (أ): لا يخلوا

(٤) ليست فى الاصل

(٥) ما بين القوسين سقط من: (أ)... وهو بهامشه من النسخة المقابل عليها .

(٦) فى الأصل: المقالة.

(٧) هذه العبارة تكررت فى: (أ) .

(٨) فى (أ): مضرر.

(٩) فى الأصل: سبحانه .

(١٠) سورة آل عمران آية (١٣٥).

(١١) سورة المائدة آية (١١٠) .

وقال ، تعالى : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ (١).

وقال ، تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ (٢).

وقال ، تعالى : ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (١١٢) ﴾ (٣).

٢٥و / فإذا تطابقت الأدلة من العقل والسمع على أن أفعال / العباد منهم ، لم يجز إضافتها إلى الله ، تعالى.

***

(١) سورة العنكبوت آية (١٧)

(٢) سورة آل عمران آية (٣٠) .

(٣) سورة النساء آية (١١٢) .

obeikandl.com

(٣) المسألة الثالثة

إن الله ، تعالى ، لا يثيب أحداً إلا بعمله ولا يعاقبه إلا بذنبه [١]

وهذا هو مذهبنا ؛ والخلاف فى ذلك مع المجبرة ، فإنهم يجوزون [٢] أن الله ، تعالى ، يثيب من لم يطعه ، ويعاقب من لم يعصه ، ومنهم من يقطع على أن الله ، تعالى ، يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن المجازاة بالثواب والعقاب لمن لا يستحقها ، من جملة القبائح [٣] ، والله ، تعالى : لا يفعل شيئاً من القبائح.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن المجازاة بالثواب والعقاب ، لمن لا يستحقه ، من جملة القبائح.

والثانى : أن الله ، تعالى ، لا يفعل شيئاً من القبائح.

أما أن [٤] المجازاة بالثواب والعقاب لمن لا يستحق ذلك من جملة القبائح

١- فالذى يدل على ذلك أن الثواب : هو المنافع المستحقة ، على وجه الإجلال والتعظيم ؛ لأنه يجرى مجرى الشكر على الأحتساب ، من حيث أن سببهما واحد ، وتعظيم من لا يستحق العظيم لا يجوز.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن الثواب هو المنافع المستحقة ، على وجه الإجلال والتعظيم.

والثانى : أن تعظيم من لا يستحق التعظيم لا يجوز [٥].

(١) فالذى يدل على الأول ، أن المنافع ثلاث [٦] تفضل ، وعوض ، وثواب.

فحقيقة **التفضل** : هى المنافع التى ليست بمستحقة ، وحقيقة **العوض** : هى المنافع المستحقة من غير إجلالٍ ولا تعظيم ، (وحقيقة **الثواب** : هو المنافع المستحقة على وجه

---

(١) انظر القاضى عبد الجبار : شرح الاسماء الخمسة ، (ص٤٣١).

(٢) فى (أ) : لا يجوزون.

(٣) فى (أ) : قبح.

(٤) فى (أ) : إنه .

(٥) فى (أ) : قبح.

(٦) فى (أ) : ثلثه .

الإجلال والتعظيم) [1] ، فلو أوصلها الله ، تعالى ، إلى من لا يستحقها ؛ لكان قد عظم من لا يستحق التعظيم.

(٢) وأما [2] الأصل الثاني: وهو أن تعظيم من لا يستحق التعظيم قبيح

فالذى يدل عليه ما نعلمه فى الشاهد ، من أنه يقبح من الواحد منا ، أن يعظم الأجانب ، كتعظيم الوالدين [3] ، أو الكفار كتعظيم الأنبياء ، أو يترك المسيء (**فى باب التعظيم**) [4] بمنزلة [5] المحسن ، ولهذه العلة قَبُحَ / السجود للأصنام ؛ لأنه تعظيم لمن لا يستحقه. ٢٥ظ /

وأما أن المجازاة بالعقاب ، لمن لا يستحقه يكون قبيحاً ؛ فلأنه يكون ظلماً ، والظلم قبيح، وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن المجازاة بالعقاب ، لمن لا يستحقه يكون ظلماً...

والثانى: أن الظلم قبيح.

١- فالذى يدل على الأول أن **الظلم**: هو الضرر العادى عن جلب منفعة ، أو دفع مضرة أو استحقاق [6] ، بدليل أن من علم ضرراً هذا حاله ، علمه ظلماً ، ومن لم يعلمه بهذه الصفة ، لم يعلمه ظلماً ، ألا ترى أن العقلاء متى [7] شاهدوا [8] رجلاً يقطع يد غيره ، فإنهم لا يقطعون بكون ذلك الضرر ظلماً ، متى يبحثوا عن حقيقة ذلك [9] الأمر ، فإن كان ذلك [10] القطع وقع لدفع مضرةٍ ، نحو أن يكون بتلك اليد آفة ، متى لم تقطع اليد ، سرت الآفة إلى سائر الجسد ؛ فإنهم يخرجون هذا القطع - بهذا الوجه - عن كونه ظلماً.

---

(١) ما بين القوسين ليس فى: (أ).
(٢) فى الأصل: وما.
(٣) فى الأصل: والديه
(٤) ما بين القوسين لم يكن فى صلب: (أ) ... وإنما تصحيح من الهامش والأصل.
(٥) فى الأصل: منزلة.
(٦) هذا معنى **الظلم** عند الزيدية والمعتزلة... انظر فى ذلك القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ، (ص٣٤٥) ... أما عند الاشاعرة **فالظلم** هو من قام به الظلم !.. انظر القشيرى: الأسماء الحسنى ؛ (ص٣٨ - ٣٩) ، وكذلك البغدادى: أصول الدين ؛ (ص١٣٢).
(٧) فى الأصل: متا
(٨) فى (أ): شهدوا
(٩) ليست فى الأصل
(١٠) ليست فى: (أ)

وكذلك فلو علموا أن القطع وقع باستحقاق ، نحو [1] أن يكون حداً أو قصاصاً ، فإنهم يخرجونه ، بهذا الوجه ، عن كونه ظلماً .

فثبت أن حقيقة الظلم ما ذكرنا ، فلو أوصل الله ، تعالى ، العقاب إلى من لا يستحقه لكان ذلك ظلماً ؛ لأن [2] حقيقة الظلم ثابتة فيه .

(٢) **وأما الأصل الثانى**: وهو أن الظلم قبيح ، فقبحه معلوم ضرورة ، وإنما قبح لكونه ظلماً بدليل أن من علمه ظلماً علمه قبيحاً ، ومن لم يعلمه ظلماً لم يعلمه قبيحاً ، فثبت الأصل الأول ، وهو أن المجازاة بالثواب والعقاب لمن لا يستحق ذلك يكون قبيحاً [3] .

***

(٢) **وأما الأصل الثانى**: وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فقد تقدم بيانه .

- ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه قول الله ، تعالى : ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ [4] .

وقوله ، تعالى : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [5] ، ولا شك أن الطفل لا ذنب له ، فلا يجوز تعذيبه ، بغير ذنب ، ولا بذنب أبيه .

٢٦ظ / وقوله ، تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [6] و، لا ظلم أعظم من تعذيب من لا ذنب له ، فيجب نفيه عن الله ، تعالى [7] ، كما نفاه عن نفسه .

ويدل على ذلك أن النبى ، ﷺ ، نهى [8] - فى بعض الغزوات ، عن قتل الذرية ، فقيل : يا رسول الله أو ليسوا أولاد المشركين؟!... فقال ﷺ : « أو ليس خياركم أولاد المشركين؟!... كل نسمة تولد على الفطرة متى [9] . يعرب عنها لسانها ، إما شاكراً وإما كفوراً » . فبين ، ﷺ وعلى آله ، أنه لا يجوز قتل أولاد المشركين ؛ لأجل شرك آبائهم ، وكل ذلك يؤيد ما ذهبنا إليه .

---

(١) فى (أ) : يجوز
(٢) فى (أ) : لعن .
(٣) فى (أ) : ذلك قبيح
(٤) سورة النجم آية (٣٨) ، (٣٩) .
(٥) سورة العنكبوت آية (٤٠)
(٦) سورة يونس آية (٤٤) .
(٧) فى الأصل : سبحانه
(٨) فى الأصل : نها
(٩) فى الأصل : متى .

(٤) المسألـة الرابعـة

أنه لا يجوز إطلاق القول بأن المعاصى من قضاء الله ، تعالى ، وقدره

وهذا هو مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع المجبرة ، فإنهم يقولون : إن المعاصى بقضاء الله، تعالى ، وقدره بمعنى الخلق.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن القضاء والقدر لفظتان مشتركتان بين معانٍ بعضها صحيح فى هذه المسألة [١] ، وبعضها فاسد، وكل لفظة هذا حالها ، فلا [٢] يجوز إطلاقها .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : «القضاء والقدر» لفظتان مشتركتان ، بين معانٍ ، بعضها صحيح فى هذه المسألة ، وبعضها فاسد .

والثانى : أن كل لفظة هذا حالها [٣] ، فإنه لا يجوز إطلاقها .

(١) أما الأصل الأول : فاعلم أن «القضاء» ينقسم إلى ثلاثة [٤] أقسام :-

١- أحدها : بمعنى الخلق والتمام ، يحكيه قول الله ، تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [٥] ، معناه : أنه خلقهن.

٢- وثانيها : بمعنى الأمر والإلزام ، يحكيه قول الله ، تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [٦] ، معناه : أمر وألزم.

٣- وثالثها : بمعنى الإخبار والإعلام ، يحكيه قول الله ، تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ ﴾ [٧] ، معناه : ٢٧و / أخبرنا وأعلمنا.

---

(١) فى الاصل ، (أ) : المسله
(٢) فى الاصل : فإنه لا
(٣) فى (أ) : خالقا
(٤) فى الأصل ، (أ) : ثلثه
(٥) سورة فصلت آية (١٢).
(٦) سورة الإسراءآية (٢٣).
(٧) سورة الإسراء آية (٤) .

obeikandl.com

وكذلك «القدر» ينقسم إلى ثلاثة [1] أقسام:-

١- **أحدها**: بمعنى الخلق، يحكيه قول الله، تعالى [2] ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾[3]، معناه: خلق فيها أقواتها.

٢- **وثانيها**: بمعنى العلم، يحكيه قول الله، تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ٦٠﴾ [4]، معناه: علمنا ذلك من حالها.

٣- **وثالثها**: بمعنى الكتابة، يحكيه قول العجاج [5].

واعلم بأن ذا الجلال قد قدر في الصحف الأولى التي كان سطر

أمرك هذا فاجتنبت منه الشر، معناه: كتب أمرك هذا.

وإنما قلنا: «**إن بعضها صحيح - (في هذه المعاني)** [6]، **وبعضها فاسد**»؛ لأن قول من يقول: قضى الله بالمعاصي وقدرها... بمعنى خلقها، قول باطل؛ لأنا قد بينا أن أفعال العباد منهم لا من الله، تعالى، (**لا خلقاً ولا إحداثاً**).

وقول من يقول: إن المعاصي) [7] بقضاء الله، تعالى، وقدره بمعنى الأمر، قول باطل أيضاً؛ لأنها قبيحة، والأمر بالقبيح قبيح.

وقد قال الله [8]، تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٢٨﴾[9]، وقول من يقول: إنها بقضاء الله، تعالى [10]، وقدره بمعنى [11] الإخبار والإعلام، قول صحيح؛ لأن الله، تعالى [12]، قد أخبر أن العباد يفسدون في الأرض، وعلم ذلك قبل خلقه لهم، لما بينا أنه، تعالى، عالم لذاته.

***

---

(١) في الأصل، (أ): ثلثه.
(٢) في الأصل: سبحانه.
(٣) سورة فصلت آية (١٠).
(٤) سورة الحجر آية (٦٠).
(٥) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد، من الشعراء، ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم اسلم، وعاش إلى ايام الوليد بن عبد الملك، ففلج واقعد، وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيدة، وكان لا يهجو، وهو والد «رؤبة» الراجز المشهور ايضاً، له «ديوان ط» في مجلدين... الزركلي الأعلام؛ (٤/ ٨٦، ٨٧).
(٦) ما بين القوسين ليس في الأصل... وجاء في هامشه.
(٧) ما بين القوسين بهامش: (أ)، والأصل.
(٨) ليس في: (أ).
(٩) سورة الأعراف آية (٢٨).
(١٠) ليست في: (أ).
(١١) في الأصل: بمعنا.
(١٢) في الأصل: سبحانه.

(٢) وأما الأصل الثانى: وهو أن كل لفظة ، هذا حالها ، فإنه لا يجوز إطلاقها.

فالذى يدل على ذلك ، أن إطلاقها يوهم أن الله خلقها وأمر بها ، وقد بينا أن ذلك فاسد ، فثبت أنه لا يجوز إطلاق القول بأن المعاصى من قضاء الله وقدره ، وإنما يجوز النطق بها مع التقييد ، بما يزيل الإشكال ويرفع الإيهام ، فيقال: قضى الله ، تعالى ، بها ، بمعنى أنه علم بها وأخبر ، تعالى [١] ، بها ، ويقال: لم يقض الله ، تعالى ، بالمعاصى ، بمعنى أنه لم يخلقها ، ولم يأمر بها.

- وكذلك الكلام فى كل لفظةٍ مشتركة بين معانٍ مختلفة ، كاليد ، والوجه ، والضلال والهدى .

(١) فيقال: لله ، تعالى ، يد [٢] بمعنى القدرة ، وعليه حمل [٣] قول الله ، تعالى: ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٤] ، أى قدرته وبسطته ، و« يد » بمعنى النعمة ، وعليه حمل قوله ، تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [٥] .

٢٧ظ / والمراد به [٦] نعمتاه فى الدنيا والدين ، ويقال: ليس لله يد ، بمعنى الجارحة ، لأن [٧] الجوارح مركبة محدثة ، والله ، تعالى ، قديم ، فلا يجوز عليه اليد ، بمعنى الجارحة.

(٢) وكذلك فإن لفظة « الوجه » مشتركة بين معان - أيضاً - فيقال: وجه الله ، والمراد [٨] به ذاته ، كما يقال: هذا وجه الرائى ، أى هذا هو الرائى ، وعليه حمل قول الله ، تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [٩] ، ومعناه: يبقى [١٠] ربك.

ويقال: ليس لله ، تعالى [١١] ، وجه ، بمعنى الجارحة ؛ لأن الجوارح محدثة ، والمحدث يفنى ، وقد قال ، تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [١٢] يريد ذاته ،

---

(١) ليست فى الأصل .
(٢) ليست فى: (أ) .
(٣) فى الأصل: يحمل
(٤) سورة الفتح آية (١٠) .
(٥) سورة المائدة آية (٦٤)
(٦) ليست فى: (أ) .
(٧) فى (أ): لعن.
(٨) فى الأصل: يراد به .
(٩) سورة الرحمن آية (٢٧).
(١٠) فى الأصل: يبقا .
(١١) ليست فى: (أ) .
(١٢) سورة القصص آية (٨٨) .

فلو كان له وجه – بمعنى الجارحة – لكان كل شيء يفنى سوى الوجه !.. والله يتعالى عن ذلك.

(٣) وكذلك فإن «الضلال والهدى» من جملة الألفاظ المشتركة، التى لا يجوز إضافتها إلى الله، تعالى، ولا نفيها عنه إلا بتقييد، فيقال: أضل الله الظالمين، بمعنى: عذبهم بالنار.

قال الله، تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (٤٧) يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾[١] معناه: فى عذاب النار[٢]؛ لأن[٣] الضلال يوم القيامة لا يكون إلا عذاباً، وعلى هذا المعنى حمل قول الله، تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ (٢٦)﴾[٤]، معناه: لا يعاقب إلا الفاسقين، ويقال: لم يضل الله الظالمين، بمعنى: لم يصدهم عن الدين؛ لأنه قد بين لهم وهداهم، قال الله، تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٧)﴾[٥]، وإنما[٦] المضل عن الدين، هم شياطين الجن والإنس.

قال الله، تعالى: حاكياً[٧] عن أهل الضلال: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ (٩٩)﴾[٨]، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ (٢٩)﴾[٩]، وقال، تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ (٧٩)﴾[١٠] والمراد بذلك الصد عن الدين والإغواء عنه.

٢٨و / (٤) وكذلك فإن «الهدى»/ لا يجوز نفيه عن الله، تعالى[١١]، إلا بتقييد[١٢]، يقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (٦)﴾ بمعنى: لا يثيبهم؛ لأن الهدى بمعنى الثواب، قال الله، تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ (٥)﴾[١٣] معناه: يثيبهم؛ لأن[١٤] الهداية بعد القتل لا يكون إلا ثواباً.

---

(١) سورة القمر آية (٤٧).
(٢) ليست فى الاصل.
(٣) فى (أ): لئن
(٤) سورة البقرة آية (٢٦).
(٥) سورة فصلت آية (١٧)
(٦) فى (أ): إن إنما.
(٧) فى الاصل: حكاية
(٨) سورة الشعراء آية (٩٩)
(٩) سورة فصلت آية (٢٩)
(١٠) سورة (طه) آية (٧٩).
(١١) فى الاصل: سبحانه
(١٢) فى الاصل: بتقيد
(١٣) سورة محمد آية (٤)، (٥)
(١٤) فى (أ): لئن

وعلى هذا المعنى حمل قول الله ، تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [١] معناه : لا يثيبهم ؛ لأنهم لم يفعلون ما يستحقون به الثواب .

فعلى هذه الطريقة يجرى الكلام فى الألفاظ المشتركة ، ومما يدل على ذلك، أن المعاصى ليست من قضاء الله ، تعالى ، وقدره ، إنها لو كانت من قضاء [٢] الله وقدره ، لوجب علينا الرضا بها ، والرضا بالمعاصى [٣] لا يجوز [٤] .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن المعاصى لو كانت من قضاء الله [٥] وقدره، لوجب علينا الرضا بها .

والثانى : إن الرضا بالمعاصى لا يجوز .

١- فالذى يدل على الأول، أنه لا خلاف بين الأمة فى أنه يجب الرضا بكل ما قضى الله، تعالى ، به، كالصحة والسقم، والحياة والموت .

ويؤيد ذلك ما روى عن النبى ﷺ ، **«إنه قال : يقول الله ، تبارك وتعالى ، من لم يرض بقضائى ، ويصبر على بلائى ، ويشكر على نعمائى فليتخذ رباً سواى»** [٦] .

٢- وأما الأصل الثاني : وهو أن الرضا بالمعاصى لا يجوز .

فالذى يدل عليه إجماع الأمة - أيضاً - على أنه لا يجوز لأحدٍ ، أن يرضى بقتل أنبياء الله ، تعالى [٧] ، ولا بهدم المساجد ، ولا بتمزيق المصاحف ، ولا مخلص من هذه المناقضة، بين هذين الإجماعين، إلا القول بأن المعاصى ليست من قضاء [٨] الله ، تعالى، ولا من قدره بمعنى الخلق والأمر .

وبعد فإنا نقول للمخالف لنا فى هذه **المسألة** [٩] : من قضى بعبادة الأوثان ٢٨ظ / والنيران؟...

فإن **قال** [١٠] : الله . أكذبه القرآن، ولقول الله ، تعالى : ﴿ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ﴾ [١١] .

---

(١) سورة المنافقون آية (٦) .
(٢) فى الأصل : قضائه
(٣) ليس فى الأصل : والرضا بالمعاصى
(٤) فى الأصل : لا يجوز أن نرضى بها
(٥) فى الأصل : قضائه
(٦) الحديث رواه الطيالسى... وهو ضعيف عن أنس بن مالك... انظر «الجامع الصغير للسيوطى» ؛ (٢/١٨١) .
(٧) ليست فى الأصل
(٨) فى الأصل : بقضاء
(٩) فى الأصل ، (أ) : المسلة
(١٠) تكررت فى : (أ)
(١١) سورة الإسراء آية (٢٣) .

– وإن قال: غير الله . رجع إلى الحق وترك مذهبه... ولا شك أن الرجوع إلى الحق أولى[1] من التمادى فى الباطل.

ويؤيد ما ذهبنا إليه ، ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى النبى ﷺ ، أنه قال: «يكون فى آخر الزمان قوم، يعملون المعاصى، ثم يقولون: هذا بقضاء الله ، تعالى [2] وقدره!... الراد عليهم ،كالمشرع سبيه فى سبيل الله ، تعالى» [3] .

وقال ﷺ: «صنفان من أمتى لا تنالهما شفاعتى ، لعنهما الله على لسان سبعين نبياً ، القدرية ، والمرجئة ، قيل: يا رسول الله: من القدرية؟ قال: الذين يعملون المعاصى ويقولون: هى من قبل الله. قيل: ومن المرجئة؟ قال الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل» [4] .

وروى أن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أتى بسارق ، فقال له: ما حملك على سرقتك؟...

فقال: قضى الله علىٌّ يا أمير المؤمنين... فأمر بقطع يده ، ثم ضربه ثلاثين [5] درة... ثم قال: قطعت يده بسرقته ، وضربته بكذبه على الله ، تعالى [6]، ثم قال لأصحابه: لكذبه على الله أعظم من سرقته.

فصح بهذه الجملة ما ذهبنا إليه فى هذه المسألة.

***

(١) فى الأصل: خير

(٢) هو من مرويات الزيدية

(٣) ليست فى: (أ).

(٤) ذكره ابن الجوزى فى العلل، (١/١٥٠).. وابو يعلى فى الكبير؛ (٧/٢٠٥ – ٢٠٦) ، وقال فى راوية بقية بن الوليد: مدلس... وقال فى صاحبه ، حبيب : مجهول ، ورواه الديلمى فى الفردوس عن حذيفة (٣٥٩٧).. (٢/٥٥٨).

(٥) فى الأصل ، (أ): ثلثين

(٦) ليست فى الأصل.

المسألة الخامسة

أن الله ، تعالى ، لا يكلف أحداً ما لا يطيقه

هذا هو مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع المجبرة ؛ فإنهم يقولون : إن الله ، تعالى ، قد كلف الكافر الإيمان وهو لا يقدر عليه [١] ، وذلك بناء منهم على أن القدرة موجبة لمقدورها ، وأنها غير صالحة للضدين .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن القدرة لو كانت موجبة لمقدورها ؛ لكان تكليف الله ، تعالى [٢] ، للكافر [٣] الإيمان تكليفاً لما لا يطاق ، وتكليف ما لا يطاق قبيح ، والله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .

وهذه الدلالة مبنية على **ثلاثة** [٤] أصول :-

١- **أحدها** : أن القدرة لو كانت موجبة لمقدورها ، لكان تكليف الله ، تعالى [٥] ، ٢٩و / الكافر / للإيمان تكليفاً لما لا يطاق .

٢- **والثانى** : أن تكليف ما لا يطاق قبيح .

٣- **والثالث** : أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .

١- **فالذى يدل على الأول** أن القدرة متى كانت موجبة لمقدورها ، كان عدم الإيمان دليلاً على عدمها ، ولا شك أن الإيمان لم يوجد من الكافر الذى مات على كفره ، وقد ثبت أنه المكلف به ، بلا خلاف بين المسلمين .

قال الله ، تعالى : ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (٦٤)** ﴾ [٦] فيجب على مذهب المخالف ، أن لا يكون قادراً عليه ، ولسنا نعنى بتكليف ما لا يطاق سوى ذلك .

٢- **وأما الأصل الثانى** : وهو أن تكليف ما لا يطاق قبيح ، فقبحه معلوم ضرورة ، ألا ترى أنه يقبُحُ فى الشاهد أن نأمر أحدنا - من لا جناح له - بالطيران ، وأن

---

(١) فى الأصل : وهو لا يطيقه .
(٢) ليست فى الأصل .
(٣) فى (أ) : الكافر .
(٤) فى (أ) ، الأصل : ثلثه .
(٥) ليست فى : (أ)
(٦) سورة آل عمران آية (٦٤) .

نامر المقعد بالجرى مع الخيل العربية !.. ولم يقبح ذلك إلا لكونه تكليفاً لما لا يطاق ، بدليل أنه لو كان مما يمكن أن يطاق ، لم يقبح ، فيجب فى كل ما شاركه فى كونه تكليفاً لما لا يطاق ، أن يشاركه فى كونه قبيحاً [١] ؛ لأن الاشتراك فى العلة ، يوجب الاشتراك فى الحكم ، على ما تقدم بيانه .

٣- **وأما الأصل الثالث** : وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فقد تقدم بيانه .

* **القدرة متقدمة على مقدورها** :-

ومما يدل على أن القدرة متقدمة لمقدورها ، قول الله ، تعالى ، حاكياً عن المنافقين: ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٤٢) ﴾ [٢] فلو كانت القدرة موجبة لمقدورها ، لكانوا صادقين فى ٢٩ظ / قولهم : ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ ؛ لأن [٣] المستطيع للشىء [٤] فاعل له – لا محالة – متى كانت القدرة موجبة له [٥] ، فلما أكذبهم الله ، تعالى ، دل ذلك [٦] على أنهم كانوا مستطيعين للخروج ، فلم يخرجوا ، وثبت أنها صالحة للضدين .

وبعد فلو لم تكن القدرة صالحة للضدين ، لوجب فيمن أكل الطعام الحرام طول عمره، مع وجورد الطعام [٧] الحلال ، أن يكون أكله جائزاً !... ومعلوم أن ذلك لا يجوز، عند **أهل شريعة الإسلام** ، زادها الله شرفاً .

وكان يجب – أيضاً – فيمن تيمم **للصلاة** ، طول عمره ، مع وجود الماء المباح ، وتمكنه منه ، ولا آفة به تمنعه من استعماله ، أن يجزئه ذلك .. [٨] ومعلوم خلاف ذلك فثبت بهذه الجملة ، أن القدرة متقدمة على مقدورها ، وأنها صالحة للضدين ، ويؤيد ما ذهبنا إليه (**من أن الله ، تعالى، لا يكلف ما لا يطاق**) [٩] ، وقول [١٠] الله ، تعالى: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [١١] ، (و) ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا ﴾ [١٢] ، وقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [١٣] ، فصح ما ذهبنا إليه فى هذه المسألة .

---

(١) فى الأصل : فى القبح
(٢) سورة التوبة آية (٤٢)
(٣) فى (أ) : لئن .
(٤) فى الأصل : لشىء
(٥) فى الأصل : له لمقدورها
(٦) ليست فى : (أ) .
(٧) ليست فى : (أ)
(٨) ليست فى : (أ)
(٩) ما بين القوسين : بهامش (أ)
(١٠) فى (أ) : وقول
(١١) سورة البقرة آية (٢٨٦) .
(١٢) سورة الطلاق آية (٧) .
(١٣) سورة التغابن آية (١٦) .

المسألة السادسة فى الامتحانات

والكلام منها يقع فى ثلاثة مواضع :-

١- أحدهـا : فى إضافة هذه [١] الأمراض إلى الله تعالى [٢] .

٢- والثانى : فى حسنها ، والوجه الذى لأجله حسنت .

٣- والثالث : فى حقيقة الاعتبار ، والعروض وحكمهُ .

(١) أمـا الموضع الأول : فمذهبنا أن هذه الآلام النازلة بالعباد ، الخارجة عن مقدوراتهم ، فعل الله تعالى .

والخلاف فى ذلك ، مع الملحدة ، والثنوية ، والمجوس ، والطبائعية[٣] ، والمطرفية .

١- أما الملحدة : فإنهم يقولون : أنها قديمة ؛ لاعتقادهم أن العالم قديم .

٢- وأما الثنوية : فإنهم يقولون : أنها تحصل من قبل الظلمة ؛ لاعتقادهم أن الظلمة تفعل الشر بطبعها [٤] .

٣- وأما المجوس : فإنهم يقولون : أنها تحصل من قبل [٥] الشيطان ؛ لاعتقادهم أنه يفعل الشر ، ولا يقدر على فعل [٦] الخير ، وإلى طلك ذهب معهم [٧] بعض[٨] المطرفية .

٣٠و / ٤- وأما الطبائعية ، وسائر المطرفية فإنهم يقولون : إنما تحصل بإحالة الأجسام وتأثيرات الطبائع .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن هذه الآلام محدثة ، والمحدث لابد له من محدث ، ومحدثها لا يجوز أن يكون [٩] سوى الله تعالى .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول :-

١- أحدهـا : أن هذه الآلام محدثة .

---

(١) ليست فى: (أ)
(٢) ليسن فى الاصل .
(٣) الطبائعية : فرقة يعبدون الطبائع الأربع ، أى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ؛ لانها اصل الوجود ، إذا العالم مركّب منها.
(٤) فى (أ) : وطبعها
(٥) ليست فى : (أ) .
(٦) ليست فى الأصل .
(٧) ليس فى الاصل .
(٨) ليس فى : (أ) .
(٩) فى (أ) : لا يكون .

٢- **والثانى** : أن المحدث لابد له من محدث .

٣- **والثالث** : أن محدثها لا يجوز أن يكون سوى الله تعالى .

١- **فالذى يدل على الأول** : أنها من جملة الأعراض ، وقد ثبت أن الأعراض محدثة ، فبطل قول **الملحدة** بقدمها .

٢- **وأما الأصل الثانى**: وهو أن المحدث لابد له من محدث ، فقد تقدم بيانه ، فبطل ما يقوله **الطبائعية**، من إضافتها إلى الطبائع ؛ لأن المحدث يجب أن يكون حياً قادراً .

٣- **وأما الأصل الثالث** : وهو أن محدثها لا يجوز أن يكون سوى الله ، تعالى ، فالذى يدل على ذلك ، لو [١] كان لها محدث سواه ، لم يخل إما أن يكون محدثاً أو قديماً ، ولا يجوز أن يكون محدثها قديماً [٢] سوى الله ، تعالى ، رباً [٣] (كما تقوله **الثنوية** ، لأنا قد بينا أنه لا قديم سوى الله ، سبحانه) [٤] .

ولا يجوز أن يكون محدثها محدثاً ؛ لأن المحدث **لا يخلو** [٥] إما أن يكون جسماً أو عرضاً ، ولا يجوز أن يكون محدثها عرضاً ؛ لأن العرض ليس بحى ولا قادر ، والفعل لا يصح إلا من حى قادر على تقدم .

ولا يجوز أن يكون محدثها جسماً ؛ لأن الجسم **لا يخلو** [٦] إما أن يكون جماداً أو حيواناً ، ولا يجوز أن يكون محدثها جماداً ، لأن الجماد ليس بحى قادر ، والفعل لا يصح إلا من حى قادر [٧] .

ولا يجوز أن يكون محدثها حيواناً ؛ لأن الحيوان قادر بقدرة ، والقادر بقدرة لا يتعدى الفعل منه إلى غيره ، إلا بالاعتماد [٨] ، ولا شك أنا نُدْرك **هذه** [٩] الآلام النازلة بنا ، من غير أن نحس باعتماد معتمد علينا .

ولا يجوز أن تكون من فعل المرضى [١٠] فى نفوسهم ؛ زنها لا توجد بحسب قصودهم ودواعيهم ، ولا تنتفى بحسب كراهتهم وصوارفهم ، فإذا بطل أن

---

(١) فى (أ) : فلو .
(٢) ليست فى : (أ) .
(٣) ليست فى الأصل .
(٤) ما بين القوسين ليس فى : (أ) .
(٥) فى (أ) ، الأصل : يخلوا .
(٦) فى الأصل : يخلوا .
(٧) ما بين القوسين سقط من : (أ) .
(٨) فى (أ) : باعتماد .
(٩) هذه : ليست فى الاصل .
(١٠) فى الأصل : المرضا .

يكون لها فاعل سوى الله ، **تعالى** [1] ، لم يبق لها فاعل سواه ، وإلا كانت فعلاً لا فاعل له وذلك لا يجوز .

***

٣٠ ظ / (٢) **وأما الموضع الثاني**: وهو الكلام فى حسنها ، والوجه الذى لأجله حسنت فالكلام منه يقع فى موضعين :-

أحدهما: فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف ...

والثانى : فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، **وفساد ما ذهبوا إليه** .

أما الموضع الأول: فمذهبنا أنها حسنة ، والخلاف فى ذلك، مع من يقرُّ بحدوثها، ثم ينفيها عن الله ، تعالى ، فإنهم يقولون : إنها قبيحة ؛ ولأجل ذلك نفوها عن الله ، تعالى .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، أنه قد ثبت أنها فعل الله ، تعالى ، وقد ثبت أن أفعاله حسنة .

وأما الكلام فى الوجه الذى لأجله حسنت : فاعلم أن ما كان منها مستحقاً فوجه[2] حسنه الاستحقاق ، وما لم يكن مستحقاً ، فلابد فيه من **عوض واعتبار**، ولا يحسن إلا لمجموعهما .

والدليل على ذلك أن الألم ، لو خلا عن العوض والاعتبار ، لكان قبيحاً والله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ...

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما: أن الألم لو خلا عن العوض والاعتبار ، لكان قبيحاً .

والثانى : أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .

أما الأصل الأول : فالذى يدل عليه أن الألم ، لو خلا عن الاعتبار لكان عبثاً ؛ لأن **العبث** : هو الفعل الواقع من العالم به ، عارياً عن غرض مثلة ، وهذا المعنى حاصل فى الألم ، لو خلا عن الاعتبار ؛ لأنه [3] كان يمكن ويحسن إيصال نفع العوض إلى المؤلم ، من دون الألم ، ولا شك أن العبث قبيح ، وقبحه معلوم ضرورة .

---

(١) فى الأصل : سبحانه .

(٢) فى (أ) : بوجه .

(٣) فى الأصل : لأنَّ .

وكذلك فلو خلا عن العوض ؛ لكان ضرراً ، (عن نفع ، ورفع ضرر واستحقاق ، ولا شك أن هذا هو الظلم ، والظلم قبيح وهو)[1] مما نعلم قبحه – أيضاً – فثبت الأصل الأول .

وأما الأصل الثاني : وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فقد تقدم بيانه .

٣٠ و / ويدل على ثبوت الاعتبار قول الله ، تعالى : ﴿ **أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ (١٢٦)** ﴾[2] ، والمراد بالفتنة في هذه الآية ، الامتحان بالمرض وغيره ، فأخبر الله ، تعالى ، أنه امتحنهم بها[3] ، أنَّ غرضه[4] بذلك أن يتوبوا ، وأن يذكروا .

وإنما قلنا هنا[5] : «**إن الفتنة**[6] **هي الامتحان**» ؛ لأنها لفظة مشتركة بين **أربعة** معان :

أحدها : ما ذكرناه ، ويدل عليه قول ، الله ، تعالى : ﴿ **الٓمٓ (١) أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢)** ﴾[7] ، ومعناه : لا يُمتحنون .

وثانيها : بمعنى **العذاب والتحريق** ، يحكيه قول الله ، تعالى : ﴿ **يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ (١٣)** ﴾[8] ، أي : يعذبون .

وثالثها : بمعنى **الإغواء** عن الدين ، قال الله عن بني آدم ... ﴿ **لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ** ﴾[9] ، معناه : لا يغوينكم .

ورابعها : بمعنى **الكفر والضلال** ، قال الله ، تعالى : ﴿ **وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ** ﴾[10] ، ومعناه : حتى لا يكون كفر وضلال ، ولا يجوز في الآية – التي ذكرناها – شيء من هذه المعاني ، سوى الامتحان.

---

(١) ما بين القوسين ليس في : (أ) .
(٢) سورة التوبة آية (١٢٦) .
(٣) بها : ليست في الأصل .
(٤) في (أ) : وغرضه .
(٥) هنا: ليست في الأصل .
(٦) في الأصل: الفتنة ها هنا .
(٧) سورة العنكبوت آية (١) ، (٢) .
(٨) سورة الذاريات آية (١٣) .
(٩) سورة الأعراف آية (٢٧)
(١٠) سورة الأنفال آية (٣٩) .

ويدل على ثبوت العوض ، لمن نزلت به هذه الآلام [1] ، قول النبى ﷺ وعلى آله، يقول الله ، تعالى : «**إنى إذا وجهت إلى عبد من عبادى مصيبة فى بدنه أو ماله ، فاستقبل ذلك بصبر جميل استحييت منه يوم القيامة أن أنصب له ميزانياً ، أو أنشر له ديواناً**» [2] .

وقال ﷺ : «**من وُعِكَ ليلة كَفَّرْتُ عنه ذنوبَ سَنَةٍ**» [3] .

(٣) **وأما الموضع الثالث** : وهو الكلام فى حقيقة الاعتبار والعوض وحكمه .

أ - **فحقيقة الاعتبار** : هو ما يدعو المكلف إلى فعل الطاعة وترك المعصية ، وغير ممتنع فى بعض المكلفني ، أن يكون متى علم بنزول مضرة به أو بغيره ، يذكر مضار الآخرة ، التى لا يطيق احتمالها ، فيكون ذلك داعياً إلى فعل الطاعة ، طمعاً فى نفع الثواب ، وصارفاً له عن المعصية ، حذراً من ضرر العقاب .

ب- **وحقيقة العوض** : هى المنافع المستحقة لا على وجه الإجلال والتعظيم ...

وأما حكم العوض : فاعلم أن العوض المستحق على الله ، تعالى ، يجب أن يكون موفياً على الألم أضعافاً مضاعفاً ، بحيث لو خير المؤلم بين [4] الصحة والألم ، لاختار الألم على الصحة ؛ لأجل ما يحصل له فى مقابلته من العوض .

وإنما وجب ذلك ؛ لأن الله ، تعالى ، آلمهم من غير مراضاتهم ، فلابد أن يبلغ العرض الحد الذى ذكرناه حتى يخرج الألم عن كونه ظلماً .

---

(١) هذه الآلام : ليست بالاصل .

(٢) الحديث اخرجه ابن عدى من حديث انس بسند ضعيف ... ورواه الطبرانى على هذا النحو مرفوعاً : «**يؤتى بالشهيد يوم القيامة فيوقف للحساب ، ثم يؤتى بالمتصدق فينصب للحساب ، ثم يؤتى بأهل البلاء ، فلا ينصب لهم ميزان ولا ينشر لهم ديوان ، فينصب عليهم الأجر صباً** ... ، وروى الترمذى عن ابى هريرة ان رسول الله ﷺ ، قال : «**ما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة فى نفسه وولده وماله حتى يلقى الله وما عليه خطيئته**» ، (٥٢٠٤ /) (كتاب الزهد ، باب ما جاء فى الصبر على البلاء) حديث (٢٣٩٩) ، وهو حديث حسن صحيح قاله الترمذى ... وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم.

(٣) روى ابن ابى الدنيا ورواته ثقات مرفوعاً : «**من وعك ليلة فصبر ورضى بها عن الله، عز وجل ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه**» ... وذكر ابو نعيم فى الحلية ؛ (١٠ / ٢٤) عن ابى موسى مرفوعاً : «**من مرض او سافر كتب الله له من الأجر مثل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم**» .

(٤) بين : ليست فى (أ) .

وأما العوض المستحق على غيره ، سبحانه ، فإنه يكون بمقدار الألم ، من غير زيادة ولا نقصان ؛ لأنه يجرى مجرى أروش الجنايات ، وقيم المتلفات ، فكما أن ذلك لا يكون إلا بمقدار الجنايات ، فكذلك هذا .

ولأن الواحد منا إذ آلم غيره بمرضاته ، كان ذلك كافياً فى حسنه ، من جهة العقل ، وإن [١] لم يوصل إليه منفعة [٢] .

وإذا آلمه بغير مراضاته [٣] كان ظلماً له ، واعلم أن المستحق للعوض ، لا يخلو إما أن يكون مكلفاً أو غير مكلف ... فإن كان مكلفاً ، فهو لا يخلو إما أن يكون عليه مظلمة لغيره ، أو لا يكون ... فإن كانت [٤] عليه مظلمة ، فإن الله ، تعالى ، ينتصف لذلك المظلوم ، ويوفر عليه من أعواض هذا الظالم ، بمقدار ما فوت عليه من المنافع ، أو أصل إليه من المضار ...

فإن [٥] لم يكن عليه مظلمة ، وكان من أهل الجنة ، فلابد أن يوفر عليه ما يستحق من الأعواض ، مع ما يُوصل إليه من الثواب ، ويعلمه بذلك ، وإن كان من أهل النار ، خفف الله عنه من العقاب ، فى كل وقت ، بمقدار ما يستحقه من الأعواض ، فيكون عوضه عليه موفراً ، وعذابه دائماً .

وإن كان المستحق للعوض غير مكلف ، فهو لا يخلو إما أن يكون من جنس المكلفين ، أو من غير جنسهم ، فإن كان من جنس المكلفين ، كالأطفال والمجانين ، فلابد أن يوفر ٣٢ و / الله ، تعالى ، عليهم أعواضهم / مع ما يتفضل به عليهم فى الجنة ، إن لم يكن عليهم مظالم لغيرهم ....

فإن كان العوض لغير جنس المكلفين ، كالبهائم – فلابد أن يوصل الله إليها أعواضها ، حيث شاء ، بعد أن ينتصف لبعضها من بعض ... وقد قيل : إن الله تعالى ، يجمعها فى ساحة من [٦] الجنة ، ويوفر عليه ما تستحقه من الأعواض ، وكل ذلك جائز ؛ لأن فى ملك الله ما يتسع لجميع خلقه ، وقد دلَّ على ثبوت حشرها ، قول الله ، تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ

---

(١) فى (أ) : ولو .
(٢) فى (أ) : منفع .
(٣) فى الأصل : رضاه .
(٤) فى الأصل : وإن كان .
(٥) فى الأصل : وإن .
(٦) فى (أ) : فى .

يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [١] ، وقوله ، تعالى : ﴿ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٥﴾ ﴾ [٢] ، ولا فائدة فى حشرها ، إلا توفير العوض عليها ؛ لأنها ليست من أهل الثواب فتثاب ، ولا من أهل العقاب فتعاقب .

ويدل على وجوب الانتصاف للمظلومين من الظالمين ، قول الله ، تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [٣] ، فإذا كان الله ، تعالى ، لا يضيع مثاقيل الخردل ، فكيف يضيع عنده ما هو أكبر من ذلك ؟! ...

ويدل على ذلك قول النبى ﷺ : **«ينادى منادٍ يوم القيامة يسمعه جميع من حضر الموقف : أنا الملك الدَّيان لا ينبغى لأحد من أهل الجنة ، أن يدخل الجنة ، وقبله ، لأحد من أهل النار مظلمة حتى [٤] أقتصها منه ، ولا ينبغى لأحدٍ من أهل النار أن يدخل النار ، وقبله لأحد من أهل الجنة مظلمة ، حتى أقتصها منه»** [٥] .

وقال ﷺ : **«إن الله لينتصف للشاة الجماء من ذات القرنين»** [٦] .

ولا خلاف بين المسلمين فى وجوب الانتصاف للمظلومين من الظالمين .

وإنما اختلفوا فى كيفية الانتصاف ... فذهب المحصلون من **أهل العدل** ، إلى أن المقاصة تكون بالأعواض المستحقة على الآلام .

وذهبت **المجبرة** إلى أن المقاصة تكون بالثواب ، إن كان للظالم ثواب ، أعطى المظلوم منه ، وإن لم يكن ، أخذ من عقاب المظلوم ، وطرح على المظالم .

٣٢ ظ / وقولهم هذا باطلٌ ؛ لأن الله ، تعالى ، يقول : ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ [٧] ، فصح بهذه الجملة ما ذهبنا إليه فى هذه المسألة .

---

(١) سورة الأنعام (٣٨) . (٢) سورة التكوير آية (٥) .

(٣) سورة الأنبياء آية (٤٧) (٤) فى الأصل : متى .

(٥) ذكره البخارى فى كتاب التوحيد عن جابر بن عبد الله ... وأشار إليه فى كتاب المظالم ؛ (٥/٦١١) ...

(٦) قال عبد الله بن الإمام أحمد فى مسند أبيه ... بسنده مرفوعاً عن عثمان ، رضى الله عنه ، ان رسول الله ﷺ قال : «إن الجمعاء لتقتصُّ من القرناء يوم القيامة» ، وأسند عبد الرزاق عن أبى هريرة انه قال، فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ سورة الانعام الآية (٣٨) ، قال: : يحشر الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم والدواب والطير وكل شئ ، فيبلغ من عدل الله يومئذ ، ان ياخذ للجمعاء من القرناء ، ثم يقول : كونى تراباً ؛ فلذلك يقول الكافر : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا ﴿٤٠﴾ ﴾ سورة النبا آية (٤٠) ، انظر تفسير ابن كثير ؛ (٢/١٤٨) – والقشيرى: لطائف الإشارات ؛ (٣/٦٩٢ – ٦٩٣).

(٧) سورة النجم آية : (٣٨) ، (٣٩) .

(٧) المسألة السابعة

أن الله، تعالى، لا يريد الظلم ولا يرضى الكفر، ولا يحب الفساد

وهذا هو مذهبنا [١] ، والخلاف فى ذلك مع المجبرة [٢] ؛ فإنهم يقولون : إن الله ، تعالى، يريد كل ظلم وقع فى العالم .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أن ذلك كله (٣) راجع إلى الإرادة ، وإرادة القبح قبيحة ، والله ، تعالى لا يفعل القبيح .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول :-

أحدها : أن هذا كله راجع إلى الإرادة .

والثانى : أن إرادة القبيح قبيحة .

والثالث: أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .

١- فالذى يدل على الأول ، أن ألفاظ **الرضا والمحبة والإرادة** ، ألفاظ مختلفة ومعناها[٤] واحد ... بدليل أنه لا يجوز أن نثبت بأحد اللفظين ، وننفى [٥] بالآخر ... فلا يجوز أن يقول قائل : أريد أن تدخل دارى وتأكل طعامى ، ولا أرضى ذلك ولا أحبه ! ... ولا أن يقول : أرضى ذلك وأحبه ولا أريده !... بل يعد من قال ذلك مناقضاً لكلامه [٦] ، جارياً مجرى من يقول : أريد ذلك ولا أريده ... وأحبه ولا أحبه ... وأرضاه ولا أرضاه !!... فصح أن معنى [٧] هذه الألفاظ واحد .

٢- والذى يدل على الثانى ، وهو أن إرادة القبيح قبيحة ، ما نعلمه فى الشاهد من أن الواحد منا ، إذا كان من أهل الصلاح والعفة ، ثم أخبر عن نفسه ، بأنه [٨] يريد

---

(١) راجع ما يلى فى هذه المسألة القاضى عبد الجبار : المغنى ؛ (٦/٢١٨ - ٢٥٥) ، والمحيط بالتكليف ؛ (ص ٢٢٧) وما بعدها ... وشرح الأصول الخمسة؛ (٤٦١ - ٤٦٤) ، وفيها آراء المعتزلة فى هذه المسألة ... والإرادة والألفاظ الدالة عليها... ثم انظر بتوسع آراءهم وإلزاماتهم للأشاعرة والمجبرة فى (ج ٦) من المغنى (الإرادة) .

(٢) انظر آراء الأشاعرة فى المسألة ... البغدادى ؛ (ص ١٤٥ - ١٤٨) ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ؛ (ص١٩٩ - ٢٠٠)... والوينى الإرشاد ؛ (ص٢٣٧ - ٢٥٤) .... وغيرها .

(٣) ليست فى : (أ) وجاءت فى هامشها .

(٤) فى الأصل : معناها .

(٥) فى الأصل: ومنفا.

(٦) ليست فى (أ)، ولا الأصل : وإنما بهامش (ز) .

(٧) فى الأصل: معنا.

(٨) فى (أ): أه .

الظلم أو غيره من القبائح ، فإن منزلته تسقط ، عند العقلاء ، كما لو فعل الظلم، وليس ذلك إلا أنه أراد القبيح ... **فعلمنا بذلك أن إرادة القبيح قبيحة** .

٣- **وأما الأصل الثالث** : وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فقد تقدم بيانه .

ومما يدل على ذلك أن الله ، تعالى ، لو كان مريداً للقبيح ، كما يذهب المخالف ، لوجب ، فيمن فعل القبيح ، أن يسمى [١] مطيعاً له ، وذلك لا يجوز .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن الله ، تعالى ، لو كان مريداً للقبيح لوجب فيمن فعل القبيح [٢] **أن يسمى مطيعاً لله** .

والثانى : أن ذلك لا يجوز .

١- **فالذى يدل على الأول** : ان المطيع هو الذى يفعل ما يريده المطاع [٣] ... ٣٣ و / بدليل أنه لا يجوز أن يقال : فلان مطيع لفلان ، وما فعل / ما أراده، أو فعل ما أرادهُ وما أطاعه [٤] ! ... بل يعد من قال ذلك مناقضاً .

قال الشاعر :

رُبَّ من أنضجْتُ غيظاً صدره ... قد تمنى لى موتاً لم يُطَعْ

أى : لم يفعل له ما أراده .

٢- **والذى يدل على الثانى** : أنه لا خلاف بين المسلمين ، فى أن الفاعل للقبيح لا يكون مطيعاً لله ، تعالى [٥] ، بل يكون مطيعاً للشيطان .

ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، قول الله ، تعالى : ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ** ﴿٣١﴾ ﴾[٦] ، وقوله ، تعالى : ﴿ **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ** ﴿١٠٨﴾ ﴾ [٧] فنفى ، بهاتين الآيتين ، إرادة كل ظلم عن نفسه ، على سبيل العموم... ولا يجوز إثبات ما نفاه الله ، تعالى [٨] ؛ لأن ذلك يكون تكذيباً له [٩] ، وذلك لا يجوز .

وقوله ، تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [١٠] **واليسر** : هو النفع

---

(١) فى الأصل : سما
(٢) فى الأصل : فعله
(٣) فى الأصل: فعل ما اراده المطاع
(٤) فى الأصل : أو فعل ما اطاعه وما اراده ... وهو خطأ
(٥) فى الأصل : سبحانه .
(٦) سورة غافر آية (٣١)
(٧) سورة آل عمران آية (١٠٨)
(٨) ليست فى الأصل ولا (أ) : وإنما فى الهامش.
(٩) فى الأصل : تكذيباً للصادق
(١٠) سورة البقرة آية (١٨٥) .

الخالص ، أو ما يؤدى [1] إليه ، ولا شك أن الطاعات تؤدى إلى الثواب ، فيجب أن يكون مريداً لها ...

والعسر : هو الضرر الخالص ، أو ما يؤدى [2] إليه ، ولا ضرر أعظم من المعصية ؛ لأنها تؤدى إلى العذاب ، فيجب أن يكون الله ، تعالى [3] ، غير مريد لها .

ويدل على ذلك [4] قول الله ، تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [5] ، فأضاف الله ، تعالى [6] ، إرادة الميل إلى غيره ، ويدل [7] على ذلك قوله ، تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ [8] فإذا كان كارهاً لها بطل أن يكون مريداً لها .

ويدل على ذلك قول الله ، تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [9] ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [10] .

وقد بينا أن معنى الإرادة والمحبة والرضا واحد ، ويدل على ذلك قول النبى ﷺ : «إن الله كره لكم العبث فى الصلاة ، والرفث فى الصيام ، والضحك بين المقابر» [11] ، فإذا كان الله ، تعالى ، يكره هذه المعاصى فكيف يجوز لمن يدعى الإسلام أن ينسب إلى الله ، تعالى ، إرادة قتل الأنبياء ، عليهم السلام ، وسائر الفواحش؟!.. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

- دليل آخر على أن الله ، تعالى ، لا يريد القبائح ؛ لأنه قد ثبت أن الشياطين [12] ٣٣ ظ/ تريد القبائح من العباد / وثبت أن الأنبياء ، عليهم السلام ، كارهون لها، فلو كان الله ، تعالى ، مريداً للقبائح - كما تزعمه المجبرة [13] - لكانت الشياطين

---

(١) فى الأصل : وما يؤدى
(٢) فى الأصل : وما يؤدى ... والصواب ما أثبتناه
(٣) ليست فى الأصل
(٤) فى هامش (أ) : ويؤيد ذلك.
(٥) سورة النساء آية (٢٧)
(٦) ليست فى الأصل: الله تعالى .
(٧) ليست فى : (أ)
(٨) سورة الإسراء آية ٣٨)
(٩) سورة الزمر آية (٧)
(١٠) سورة البقرة آية (٢٠٥).

(١١) هذا الحديث رواه سعيد بن منصور فى سننه مرسلاً عن يحيى بن أبى كثير ؛ وذكره السيوطى فى الجامع الصغير؛ (١/٧٢) على النحو التالى : «إن الله، تعالى ، كره لكم ستاً العبث فى الصلاة، والمن فى الصدقة، والرفث فى الصيام، والضحك عند القبور، ودخول المساجد وأنتم جنب، وإدخال العيون فى البيوت بغير إذن» ، وقال : ضعيف ،

(١٢) فى (أ) : الشيطان

(١٣) هم نفاة الفعل عن العبد، على وجه الحقيقة ، وإضافته إلى الرب ، وهم أصناف الجبرية الخالصة ، والجبرية المتوسطة، والجهمية هم الأولون ، والأشعرية هم أصحاب التوسط، ونظرية الكسب .

موافقة لله ، تعالى ، فى الإرادة ، ولكان الأنبياء ، عليهم السلام ، مخالفين له ، تعالى عن ذلك [1] .

وكل مذهب أدى إلى أن يكون الشيطان موافقاً لله ، تعالى ، والنبى مخالفاً له ، وجب القضاء بفساده ...

- وأما ما يتعلق به المخالف من قوله : لو وقع فى ملك الله ، تعالى ، ما لا يريده ؛ لكن ضعيفاً عاجزاً ... فذلك لا يصح ، لأنا نقول له : إنما يدل على عجزه ، لو وقع على سبيل المغالبة ، ولا شك أن الله ، تعالى ، قادر على منع العصاة من القبيح ، لكن لوضعهم بالقهر عن المعصية ؛ لبطل التكليف ؛ ولأن الله ، تعالى ، قد أمر بالطاعة ونهى عن المعصية ، ووجد فى ملكه ما نهى عنه ، ولم يوجد ما أمر به ، وكما [2] أن ذلك لا يدل على عجزه ، فكذلك [3] فى مسألتنا .

- وكذلك مما يتعلقون به من لفظ (المشيئة) نحو [4] قول ، تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ ﴾ [6] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [7] .

والمراد [8] بذلك كله وما أشبهه مشيئة الإكراه ؛ لأنه ، تعالى ، قادر على أن يجبر العباد على طاعته [9] ، وعلى أن يمنعهم من العصيان ؛ لكنه [10] لو منعهم لبطل التكليف ؛ لأن من شرائط حسن التكليف زوال المنع والإلجاء ، فإذا منعهم الله من المعصية، لم يستحقوا على تركها ثواباً ، وإذا ألجأهم، لم يستحقوا على فعلها عقاباً [11] .

ويدل [12] على ذلك قول الله ، تعالى : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [13] .

---

(١) ليس فى الأصل: تعالى عن ذلك والموجود: فى ذلك.

(٢) فى الأصل: فكما

(٣) فى الأصل: كذلك

(٤) فى الأصل : كنحو

(٥) سورة الأنعام آية (١١٢)

(٦) سورة البقرة آية (٢٥٣)

(٧) سورة يونس آية (٩٩)

(٨) فى الأصل : فالمراد

(٩) فى الأصل : على الإيمان

(١٠) فى الأصل : لاكنه

(١١) فى الأصل: وإذا ألجاهم إلى الطاعة لم يستحقوا عليها ثواباً.

(١٢) فى الأصل: ويؤيد

(١٣) سورة الأنعام آية (١٤٨) .

وقوله ، تعالى [1] : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دونه مِن شيْءٍ نَّحْنُ وَلا آباؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ (٣٥) ﴾ [2] فحكى الله ، تعالى ، عن المشركين أنهم قالوا : إنه شاء [3] شركهم وأكذبهم ووبخهم ٣٤ ظ / على ذلك ، وأخبر أنهم يتبعون الظن وقد قال ، تعالى : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (٢٨) ﴾ [4] ، ثم أخبر أنهم يخرصون ، والخرص هو الكذب ، ثم قال ، تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ [5] ، وهذا لا يقال إلا للمبطل ، فبطل ما تعلق [6] به المخالف من ألفاظ المشيئة .... وصح ما ذهبنا إليه من أن الله ، تعالى ، غير مريد للقبائح ، ومن أنصف نفسه كفاه القليل ، ومن كابر منعه الدليل .

***

---

(١) ليس فى الأصل : تعالى

(٢) سورة النحل آية (٣٥)

(٣) فى (أ) : أهم شاء

(٤) سورة النجم آية (٢٨)

(٥) سورة الأنعام آية (١٤٨)

(٦) فى الأصل : يتعلق.

obeikandl.com

(٨) المسألة الثامنة

أن هذا القرآن الذى بيننا كلام الله ، تعالى ، ووحيه وتنزيله

هذا هو مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع **الأشعرية** ، **والكلابية**[١] ، **والمطرفية** .

١- **أما الأشعرية** : فإنهم يقولون : إن هذا القرآن ، الذى بيننا ، ليس بكلام الله ، تعالى ، وإنما هو عبارة عن كلام قديم قائم بذات البارئ ، سبحانه .

٢- **وأما الكلابية** : فإنهم يقولون : إن هذا الذى بيننا ليس بكلام الله ، تعالى[٢] ، **وإنما هو حكاية عن كلام أزلى قائم بذات البارئ ، سبحانه** ... وكلام الله ، تعالى ، عندهم صفة ضرورية ، قائمة بقلب ملك ، يقال له : **ميخائيل** .

٣- **وأما المطرفية** : فإنهم يقولون : **إن هذا القرآن ليس بكلام الله**[٣] والدليل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن النبى ﷺ ، كان يدين بذلك ويخبر به ، وهو ﷺ[٤] ، لا يدين إلا بالحق ولا يخبر إلا بالصدق .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن النبى ﷺ ، كان يدين بذلك ، ويخبر به ....

والثانى : أنه ، عليه السلام[٥] ، لا يدين إلا بالحق ، ولا يخبر إلا بالصدق .

١- **فالذى يدل على الأول** : أن المعلوم ضرورة من دين النبى[٦] ، ﷺ[٧] ، أنه كان يعتقد ويرى[٨] أن القرآن الذى جاء به كلام الله ، تعالى[٩] ، دون أن يكون كلاماً له ، عليه السلام ، أو لغيره من المتكلمين ، ويخبر الناس بذلك ، وذلك معلوم عند كل[١٠] من سمع الأخبار ، وعرف السير والآثار .

---

(١) **الكلابية** : هى جماعة تنسب إلى عبد الله بن سعيد بن كلاب التميمى أبو محمد القطان ت: ٢٤٥ ... وكان له رأى فى الصفات أنها ليست عين الذات ولا غير الذات ... وكان متكلماً عالماً ، صنف كتباً كثيرة منها « الصفات » ، و« خلق الأفعال » ، و « الرد على المعتزلة » .

(٢) فى الأصل : سبحانه .

(٣) ما بين القوسين سقط من (أ) ، وهو ثابت فى الأصل... والنسخة المقابل عليها (أ) .

(٤) فى الأصل: عليه السلام .

(٥) ليس فى (أ) : عليه السلام .

(٦) فى الأصل: دينه .

(٧) فى الأصل : عليه السلام .

(٨) فى الأصل: يرى ويعتقد .

(٩) فى الأصل: سبحانه .

(١٠) ليس فى (أ) : كل .

٢- **والذى يدل على الثانى**: أن المعجز الذى ظهر على يديه ، قد شهد له بالصدق ، فيما أخبر به ، والإصابة فيما اعتقده ؛ لأن (١) ظهور المعجز (٢) على من (٣) لا يكون كذلك قبيح ، والله ، تعالى (٤) ، لا يفعل القبيح ، على ما تقدم (٥) بيانه .

ومما يدل على أن هذا القرآن كلام الله، تعالى (٦) (وقوله تعالى) : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ** ﴾ (٧) ، ولا شك أن الذى سمعه ٣٤ ظ / المشرك / من النبى ، ﷺ ، هو الذى بيننا ، والذى نتلوه ، دون ما تدعيه **الأشعرية والكلابية** ، من المعنى القديم والأزلى (٨) .

- وأما قولهم : إن كلام الله ، تعالى ، معنى قديم أو أزلى ، فذلك قول باطل ؛ لأنا قد بينا (٩) أنه لا قديم ، سوى الله ، تعالى .

- وأما (١٠) قولهم : إنه قائم بذات البارئ (١١) ، تعالى ، فإن أرادوا بذلك أنه حَالٌّ فيها ... كما يقال : الكون قائم بالجسم ، أى حال فيه ، فذلك باطلٌ ، لأن (١٢) الحلول لا يجوز إلا على المحدثات .

فإن أرادوا بالقيام بالذات الحفظ ، كما قال ، تعالى : ﴿ **أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ** ﴾ (١٣) ، أى : حافظ ... فذلك لا يجوز على مذهبهم ؛ لأنه متى (١٤) كان قديماً ، لم يحتج إلى حافظ (١٥) .

وإن قالوا : إنا نريد أنه موجود به .

قيل لهم : إن أردتم (١٦) بذلك أنه فاعل له ، كما يقال : السموات موجودة بالله ،

---

(١) فى (أ) : لكن
(٢) فى الأصل: ظهوره
(٣) فى الأصل: ما ، وهو خطأ
(٤) فى الأصل: سبحانه
(٥) فى الأصل: لما تقدم
(٦) فى الأصل: سبحانه
(٧) سورة التوبة: آية (٦)
(٨) فى الأصل: أو الأزلى
(٩) ليس فى (أ) : لأنا قد بينا
(١٠) فى (أ) : وقولهم
(١١) فى (ب) : بذاته
(١٢) فى (أ) : لكن
(١٣) سورة الرعد آية (٣٣)
(١٤) فى الأصل: متا
(١٥) فى الأصل: من يحفظه
(١٦) فى الأصل : تم ... وهو سهو من النساخ

تعالى [1] ، بمعنى أنه الخالق لها ... فذلك هو الذى نقول ؛ لكنه [2] يبطل مذهبكم من القول بقدمه .

وإن أردتم به [3] أنه لولا الله ، تعالى ، لما وجد القرآن ، فهو [4] يحصل منهُ – أيضاً – غرضنا ، وهو القول بحدوثه ؛ لكن [5] هذا اللفظ لا يصح إطلاقه ؛ لأنه ليس يلزم فيما وقف وجوده على وجود غيره ، أن يقال : إنه قائم بذاته .

ألا ترى أن العلم يحتاج فى وجوده إلى الحياة ، ولا يصح أن يقال : إن العلم قائم بذات الحياة ، فبطل قولهم بإثبات كلام قائم بذات البارى ، تعالى .

***

(١) ليس فى الأصل: تعالى
(٢) فى الاصل: لاكنه.
(٣) ليس فى (أ) : به
(٤) ليس فى (أ) : هو
(٥) فى الأصل: لاكن .

obeikandl.com

(٩) المسألة التاسعة
أن هذا القرآن محدث غير قديم

هذا هو [١] مذهبنا ، والخلاف فى ذلك مع الحشوية ، والكرامية ، والمطرفية .

١- أما الحشويـة : فإنهم يقولون : إن هذا القرآن (الذى بين أيدينا) [٢] قديم .

٢- وأما الكرامية : فإنهم يقولون : إنه محدث وليس بمخلوق ! . . .

٣- وأما المطرفية : فإنهم يقولون : إن القرآن [٣] ليس بمحدث ولا قديم ! . . . وكذلك [٤] اعتقادهم فى سائر الأعراض .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، أدلة عقلية وسمعية .

أ- أما العقلية : فهى أن القرآن لو لم يكن محدثاً لكان قديماً ، ولا يجوز أن يكون ٣٥ و / قديماً .

وهذه لادلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنه لو لم يكن محدثاً ؛ لكان قديماً .

والثانى : أنه لا يجوز أن يكون قديماً .

١- فالذى يدل على الأول : أنها قسمة دائرة بين نفى وإثبات [٥] ، فلا يجوز دخول متوسط بينهما ، وبيان ذلك أنك تقول : الموجود لا يخلو إما أن يكون لوجوده أول ، أو لا يكون [٦] ، فإن [٧] كان لوجوده أول ، فهو المحدث ، وإن لم يكن لوجوده أول ، فهو [٨] القديم ، وقد ثبت أن القرآن موجود ، فلا يخلو [٩] من أحد هذين القسمين .

٢- والذى يدل على الثانى : أن القرآن لو كان قديماً ، لكان مثلاً لله ، تعالى [١٠] ، لمشاركته له فى القدم ، الذى فارق به [١١] سائر المحدثات ، وقد بينا أنه ، تعالى ، لا مثل له .

---

(١) ليس فى (أ) : هو .
(٢) ما بين القوسين بهامش (أ) .
(٣) ليس فى (أ) : إن القرآن .
(٤) فى (أ) : وذلك .
(٥) فى الأصل : إثبات ونفى .
(٦) ليس فى (أ) : أو لا يكون .
(٧) فى الأصل : إن .
(٨) فهو : تكررت فى الأصل .
(٩) فى (أ) : يخلوا .
(١٠) فى الأصل : سبحانه .
(١١) فى الأصل : به فارق .

- **دليل آخر**: وهو أن القرآن لو كان قديماً ؛ لوجب أن تكون حروفه موجودة **معاً** [1] ، فيما لم يزل ؛ لأن القديم هو الموجود فيما لم يزل ، ولو كانت حروفه فيما لم يزل، موجودة معاً[2] ، لم يكن معقولاً ولا مفيداً لشيء أصلاً ؛ لأنه لا يفيد إلا مع الترتيب ، والترتيب يقتضي الحدوث.

- **دليل آخر وهو**: [3] أن القرآن مرتب في الوجود ، والمرتب على هذا [4] الوجه لا يكون إلا محدثاً...

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أنه مرتب في الوجود...

والثاني: أن المرتب على هذا الوجه **لا يكون إلا محدثاً**.

١- **فالذي يدل على الأول**: أنه منظوم من هذه الحروف، التي يتلو بعضها بعضاً ، ولا يكون كلاماً [5] مفيداً إلا مع الترتيب ، ألا ترى إلى [6] قول الله ، تعالى: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ [7] ، حروف قد تقدم بعضها على بعض [8] ، فلولا أن (**الألف متقدمة على اللام**) [9] ، واللام متقدمة على الحاء ، والحاء متقدمة على الميم ، والميم متقدمة على الدال ، لم تكن كلمة مفيدة لهذا المعنى ، بل كان يجب ، لوجدت معاً ، أن لا تكون «**حمداً**» أولى من أن تكون مدحاً أو دمحاً [10] أو غير ذلك!....

وكذلك الكلام في سائر ألفاظه ، فبان أنه مرتب في الوجود ، وأن بعضه متقدم على بعض.

٢- **وأما الأصل الثاني**: وهو أن المرتب - على هذا الوجه - لا يكون إلا محدثاً .

فالذي يدل على ذلك ، أن المسبوق من حروفه محدث ؛ لأنه قد تقدمه غيره ، وهو السابق له في الوجود ، وما تقدمه غيره ، فهو محدث ، وكذلك السابق على

---

(١) معاً: ليست في الأصل
(٢) في الأصل جاءت العبارة هكذا: موجودة معاً فيما لم يزل
(٣) وهو: ليست في (أ).
(٤) في الأصل: هذه
(٥) كلاماً: ليست في (أ)
(٦) في (أ): أن
(٧) سورة الفاتحة: جزء من الآية الأولى
(٨) في الأصل: بعضها بعضاً
(٩) ما بين القوسين ليس في (أ) ، والأصل
(١٠) في (أ): من كونه دمحاً أو مدحاً.

٣٥ظ / المحدث بوقت واحد، أو أوقات منحصرة [١] ، محدث أيضاً ؛ لأنه قد صار لوجوده أول / يشار إليه.

***

ب- **وأما الأدلة السمعية**: فمنها قول الله ، تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [٢] ، ووجه الاستدلال بهذه الآية ، أن الكفار كانوا يلعبون ويلغون عند سماع القرآن ونزوله ، فنزلت [٣] هذه الآية ذماً لهم ، وإخباراً عن حالهم ، وأن قلوبهم كانت [٤] لاهية عن ذلك، فكان ذلك معهوداً يصرف الخطاب إليه ، فثبت بهذه الآية حدوث الذكر، وهو القرآن ؛ لأن القرآن يسمى [٥] ذكراً لقول الله ، تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[٦]، ولقوله، تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴿٩﴾ ﴾[٧]، ومنها قوله، تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾[٨]، ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله ، تعالى ، أخبر أن كتاب موسى قبل هذا القرآن، وما كان قبله غيره فهو محدث ، وخبره، تعالى ، يجب أن يكون صدقاً.

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول:-

أحدها: أن الله ، تعالى ، أخبر أن كتاب موسى قبل هذا القرآن.

والثاني: أن [٩] ما كان قبله غيره ، فهو محدث.

والثالث: أن خبره ، تعالى ، يجب أن يكون صدقاً.

١- **فالذي يدل على الأول**: أن الله ، تعالى ، لما حكى عن الكفار الطعن على القرآن الكريم ، ورميهم له بأنه إفك قديم أكذبهم بقوله ، تعالى [١٠]: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [١١].

---

(١) في الأصل: محصور
(٢) سورة الأنبياء آية (٢)
(٣) في (أ): فنزل
(٤) ليس في الأصل: كانت
(٥) في الأصل: يسما.
(٦) سورة الزخرف آية (٤٤)
(٧) سورة الحجر آية (٩)
(٨) سورة هود آية (١٧)
(٩) في الأصل: إنما.
(١٠) في الأصل: تعالى بقوله
(١١) سورة الأحقاف آية (١١) ، (١٢)

٢- والذى يدل على الثانى: أن المحدث هو الذى لوجوده أول ، ولا شك أن ما تقدمه غيره ، فقد صار لوجوده أول يشار إليه [١].

٣- والذى يدل على الثالث: أن خبره ، تعالى ، لو لم يكن صدقاً لكان كذباً ، ولا يجوز أن يكون كذباً ؛ لأن [٢] الكذب قبيح ، وقد بينا أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح . . .

ومنها قوله ، تعالى: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [٣] ، وهذه الآية تدل على حدوث القرآن من وجوه :-

أحدها: أن الله [٤] ، تعالى [٥] ، وصفه بانه منزِّلٌ ، والقديم لا يجوز عليه النزول.

٣٥ظ / وثانيها: أنه ، تعالى ، [٦] وصفه بانه / حسن ، والحسن من صفات المحدث.

وثالثها: أنه ، تعالى، [٧] وصفه بانه : « حديث » ، والحديث يناقض القديم.

ورابعها: أنه ، تعالى [٨] ، وصفه بانه: « كتاب » ، والكتاب هو المجموع ، ولذلك[٩] سميت الكتيبة كتيبة لاجتماعها، والاجتماع من صفات المحدث.

وخامسها: أنه ، تعالى [١٠] ، وصفه بانه: « متشابهاً » ، والمراد بذلك أن بعضه يشبه بعضاً ، فى جزالة الألفاظ ، وجودة المعانى ، والقديم لا يشبه [١١] غيره.

***

وأما ما تقوله الكرامية من أنه محدث ، وليس بمخلوق . . . فذلك باطل ؛ لأنا [١٢] لا نريد بقولنا: إنه مخلوق ، إلا أنه محدث على مقدار معلوم ، مطابق لمصالح العباد ، وقد أحدثه الله ، تعالى ، كذلك ، فصح وصفه بانه مخلوق لهذا المعنى .

وقد وصفه الله ، تعالى، بما يدل على أنه مخلوق . . . قال، تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [١٣] ، معناه: خلقناه.

---

(١) ليس فى الاصل: يشار إليه
(٢) فى (أ): لان
(٣) سورة الزمر آية (٢٣)
(٤) فى الأصل: أنه
(٥) تعالى: ليست فى (أ)
(٦) تعالى: فى هامش (أ)
(٧) تعالى: ليست فى الاصل
(٨) تعالى: بهامش (أ)
(٩) فى الاصل: ولذلك
(١٠) تعالى: من هامش (أ)
(١١) فى (أ): يشبه
(١٢) فى الأصل: لانه.
(١٣) سورة الزخرف آية (٣)

كما قال ، تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [1] ، معناه : خلقهما . . . .

وقد روى هذا المعنى عن ابن عباس [2] ، رضى الله عنه ، وقال ، تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً ﴿٣٧﴾ ﴾ [3] ، والقرآن من جملة أوامر الله ، تعالى لقوله ، تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [4] الآية [5] ، فيجب أن يكون مفعولاً له ، تعالى .

ويدل على ذلك ما رويناه بالإسناد الموثوق به إلى النبى ، ﷺ ، أنه قال : « ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من سورة البقرة ، وأعظم ما فيها آية الكرسى » [6] .

وروينا عنه ، ﷺ [7] ، أنه قال : « كان الله ولا شىء ثم خلق الذكر » [8] وقد بينا أن القرآن يسمى ذكراً ، فصح وصفه بأنه مخلوق .

وروى أنس بن مالك [9] عن عمر [10] بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : « اقرأوا القرآن ما ائتلفتم فيه ، فإذا اختلفتم فيه ، فكلوه إلى خالقه » [11] .

---

(١) سورة الانعام آية (١) .

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى ، ابو العباس : حبر الأمة الصحابى الجليل ، ترجمان القرآن ، ولد بمكة سنة ٣ق .هـ نشأ فى عصر النبوة ، ولزم رسول الله ﷺ ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وشهد مع « علىّ » الجمل وصفين ، كف بصره فى آخر عمره . . . . توفى ٦٨هـ . . . ينسب له تفسير . . . انظر ابن الجوزى : صفة الصفوة ؛ (١/٣١٤) . . . والحلية ؛ (١/٣١٤) .

(٣) سورة الأحزاب آية (٣٧)

(٤) سورة الشورى آية (٥٢)

(٥) ما بين القوسين فى الأصل

(٦) رواه الترمذى ؛ (٥/١٤٨) (كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء فى سورة آل عمران) حديث (٢٨٨٤) .

(٧) ليس فى الاصل : وسلم .

(٨) رواه البخارى ؛ (٤/١٢٩) (كتاب بدء الخلق) عن عمران بن حصين ، ولكن بلفظه كما يلى : « كان الله ، عز وجل ، ولم يكن شىء غيره ، وكان عرشه على الماء خلق السموات والأرض وكتب فى الذكر كل شىء » وكذلك الترمذى ، واحمد فى مسند ؛ (٤/٤٣١ - ٤٣٢) عن عمران أيضاً ، والطبرانى . . . انظر كشف الخفاء ؛ (٢/١٧١) .

(٩) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الخزرجى الأنصارى ، أبو ثمامة ، او ابو حمزة : صاحب رسول الله ﷺ ، وخادمه ولد ١٠ ق.هـ فى المدينة له فى كتب الحديث ٢٢٨٦ حديثاً ، أسلم صغيراً وخدم النبى إلى ان قبض ، ثم رحل إلى دمشق ، ومنها إلى البصرة ، فمات فيها ، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة ٩٣هـ / ٧١٢م . . . انظر طبقات ابن سعد ؛ (٧/١٠) .

(١٠) فى الأصل : أنس عن عمر

(١١) رفعه احمد بن حنبل فى مسنده ، والبخارى ومسلم والنسائى إلى رسول الله ﷺ ، من رواية جندب بلفظ : « اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فيه فقوموا » ، انظر السيوطى الجامع الصغير ؛ (١/٥٢) ، رواه البخارى ؛ (٩/١٠١) (كتاب فضائل القرآن ، باب ٣٧) حديث (٥٠٦٠ - ٥٠٦١) ؛ وكذلك فى (كتاب الاعتصام ، باب ٢٦) ١٣/٣٣٥ - ٣٣٦) ، حديث (٧٣٦٤ - ٧٣٦٥) ؛ ورواه مسلم ، (٤/٢٠٥٣ - ٢٠٥٤) (كتاب العلم ، باب ١) حديث (٢٦٦٧) . . . والدارمى ؛ (٢/٤٤١ - ٤٤٢) (كتاب فضائل القرآن ، باب إذا اختلفتم بالقرآن فقوموا) ، واحمد ؛ (٤/٣١٣) .

وبعد ، فإنا نقول للمخالف : القرآن لا يخلو [1] إما أن يكون خالقاً أو مخلوقاً ، ولا واسطة بين [2] ذلك ؛ لأنه قد ثبت وجوده ، فإذا لم يجز أن يكون خالقاً ، ثبت أنه مخلوق .

***

وأما ما تقوله المطرفية من أنه ليس بمحدث ولا قديم ، فهو تجاهل وخروج عن قضايا العقول ؛ لأن كل عاقل يعلم بفطرة عقله أن الموجود لا يخلو [3] من قدم أو حدوث ، وقد بينا أن القرآن موجود ، وأبطلنا أن يكون قديماً ، فيجب أن يكون محدثاً ، فصح بهذه الجملة ما ذهبنا إليه فى هذه المسألة .

***

(١) فى (أ): يخلوا
(٢) بين: ليست فى (أ).
(٣) فى (أ) ، الأصل: يخلوا.

obeikandl.com

(١٠) المسألة العاشرة : أن محمداً ، ﷺ ، نبى صادق

هذا هو مذهبنا والخلاف فى ذلك مع اليهود والنصارى ، فإنهم ينفون نبوته ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ،وفساد ما ذهبوا إليه ، أن محمداً ، ﷺ ، قد ظهر المعجز على يديه ، عقيب دعوى النبوة ، والمعجز لا يظهر عقيب الدعوى ، إلا على نبى صادق،

وهذه الدلالة مبنية على أصلين:-

أحدهما: أن المعجز قد [١] ظهر على يديه ، عقيب دعوى النبوة . . .

والثانى: لا يظهر عقيب الدعوى ، إلا على نبى صادق .

١- أما الأصل الأول

فالذى يدل عليه أن محمداً ، ﷺ ، لما كان فى الوقت المعلوم ، والحال المعلوم على ما هو معروف ، من نسبه وبلدته ، ادعى النبوة لنفسه ، وجاء بالقرآن ، ولم يسمع قبله من غيره ، وجعله معجزة له ، وتحدى العرب أن يأتوا بمثله ، ولا بسورة منه ، وإنما تركوا الإتيان بذلك [٢] ؛ لعجزهم عنه ، فثبت بذلك أنه معجزة له ، جارية مجرى معجزات الأنبياء ، عليهم السلام .

وهذه الدلالة مبنية على **ثمانية** [٣] أصول :-

أحدها: أن محمداً ، ﷺ ، كان فى الدنيا .

وثانيها: أنه ادعى النبوة لنفسه .

وثالثها: أنه جاء بالقرآن ، ولم يسمع قبله من غيره .

ورابعها: أنه جعله معجزة له .

وخامسها: أنه تحدى العرب أن يأتوا بمثله .

وسادسها: أنهم لم يأتوا بشىء مما تحداهم به .

وسابعها: أنهم إنما تركوا الإتيان بمثله ، لعجزهم عنه .

وثامنها: أنه يثبت [٤] بذلك أنه معجزة له .

---

(١) قد : ليست فى (أ)
(٢) بذلك : ليس بذلك
(٣) (أ): ثمنية
(٤) فى (أ): ثبت .

أما الأربعة الأولى: فهى معلومة ضرورة ، عند من سمع الأخبار ، وعرف السير والآثار.

وأما الأصل الخامس: وهو أنه تحدى العرب أن يأتوا بمثله .

قلنا: فى ذلك طريقان:-

أحدهما: أنه يعلم ضرورة ؛ لكن بشرط تقدم الفحص والتفتيش، فيفارق الوجوه الأولى؛ فإنها [1] لا تحتاج إلى فحص ولا تفتيش ، ومن فحص عن هذا ٣٧و / وفتش، علم من طريق الأخبار، أن محمداً ، ﷺ ، كان يغشى [2] مشاهد العرب ، ويتلو عليهم القرآن ويلتمس منهم المعارضة.

الطريق الثانى: أن القرآن مشحون بآيات التحدى ، وقد رتب الله ، تعالى[3] ، التحدى فيه ثلاث مراتب:-

المرتبة الأولى: أنه تحداهم أن يأتوا بمثل القرآن... قال الله ، تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لاَّ يُؤْمِنُونَ (٣٣) فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ (٣٤) ﴾[4] ، ثم أخبرهم [5] أنهم لا يأتون بمثله ، قال ، تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا(٨٨) ﴾ [6].

فلما لم يأتوا بشىء من ذلك أنزلهم مرتبة ثانية: فتحداهم أن يأتوا بعشر سور من [7] مثله مفتريات [8] فقال ، تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٣) ﴾ [9] .

فلما لم يأتوا بشىء من ذلك [10] أنزلهم مرتبة ثالثة: فتحداهم [11] أن يأتوا بسورة من مثله ، قال ، تعالى [12]: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٢٣) ﴾ [13].

---

(١) فى الأصل: لأنها
(٢) فى الأصل: يغشا.
(٣) ليست فى الأصل: تعالى
(٤) سورة الطور آية (٣٤).
(٥) فى الأصل: أخبر
(٦) سورة الإسراء آية (٨٨)
(٧) من: ليست فى الأصل
(٨) مفتريات: ليست فى (أ)
(٩) سورة هود آية (١٣)
(١٠) فى الأصل: ما تحداهم به
(١١) فتحداهم: تكررت فى الأصل
(١٢) فى الأصل: الله تعالى.
(١٣) سورة البقرة آية (٢٣)

فلما لم يأتوا بشيء من ذلك توعدهم ، فقال ، تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [1] ، وهذا غاية التحدى الباعث على المعارضة ، ولا شك أنهم كانوا يسمعون هذه الآيات ، كما يسمعون سائر القرآن .

***

وأما الأصل السادس : وهو أنهم لم يأتوا بشيء مما تحداهم به .

فالذى يدل على ذلك أنهم لو عارضوا القرآن أو شيئاً منه ، بما يقدح فى إعجازه ، لوجب أن تنقل إلينا معارضته [2] على حد نقله [3] . . . ومعلوم أنها لم تنقل .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أنهم لو عارضوا القرآن أو شيئاً منه ، بما [4] يقترح فى إعجازه ، لوجب أن ينقل إلينا معارضة على حد نقله .

والثانى : أنها لم تنقل .

١- **فالذى يدل على الأول** : أن العادة جارية فى كل متعارضين ، متى نقل أحدهما على وجه الاشتهار (**والظهور**) [5] ، أن ينقل الآخر كذلك ، ألا ترى إلى ٣٧ظ / نقائض / جرير [6] **والفرزدق** [7] ، كيف استوى نقلهما [8] فى الاشتهار **والظهور؟!!** . . .

فكان [9] **الموجب لذلك ، أن الذى يدعو** [10] **إلى نقل أحدهما من تعجب**

---

(١) سورة البقرة آية (٢٤) .

(٢) فى الأصل: معارضة .

(٣) فى (أ): نقل

(٤) فى (أ): بما .

(٥) ليس فى الأصل: والظهور .

(٦) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى ، من تميم: اشعر اهل عصر ، ولد سنة ٢٨هـ / ٦٥٠م باليمامة ومات فيها كذلك سنة ١١٠هـ / ٧٢٨م . . . عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم - وكان هجاء مراً - فلم يثبت امامه غير الفرزدق والاخطل ، وكان عفيفاً ، وهو من اغزل الناس شعراً ، وقد جمعت « نقائضه مع الفرزدق - ج١ » ، انظر الزركلى: الاعلام ؛ (٢/١١٩) .

(٧) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق: شاعر من النبلاء ، من اهل البصرة ، عظيم الاثر فى اللغة . . . صاحب الاخبار مع جرير والاخطل ، ومهاجاته لهما اشهر من ان تذكر . . . لم ينشد خليفة إلا وهو قاعد ت: ١١٠هـ / ٧٢٨م .

(٨) فى الأصل: نقلهما

(٩) فى الأصل: وكان

(١٠) فى الأصل: يدعوا .

أو تعصب ، هو بعينه يدعو [1] إلى نقل الآخر ، وهذه القضية فى القرآن ألزم ؛ لعظم خطره فى نفسه ، من حيث اقتضى [2] إثبات نبوة ، ونسخ شريعة ، فكانت معارضته تقوى بحسب قوته ، وكانت دواعى المتمسكين به ، متوفرة إلى نقل المعارضة ، لو كانت ، ليثبتوا به أن المعارضة غير قادحة فيه [3] ، ودواعى المكذبين له متوفرة إلى نقلها ؛ ليثبتوا به أن [4] إبطال أمر النبى ، ﷺ وآله [5].

٢- **وأما الأصل الثانى**: وهو أنها لم تنقل

فالذى يدل على ذلك أن معارضة القرآن لو نقلت ، لوجب أن نعلمها - ضرورة - كما علمنا وجود القرآن ضرورة ، فلما لم نعلم ذلك [6] ، دل على أنها لم تكن ، وإلا كان إثباتها إثبات مالا طريق إليه ، وذلك لا يجوز.

***

وأما الأصل السابع: وهو أنهم [7] إنما تركوا الإتيان بمثل القرآن؛ لعجزهم عنه

فالذى يدل على ذلك ، أن دواعى العرب كانت متوفرة إلى إبطال أمر النبى ، ﷺ ، وكانوا يعلمون أن أمره يبطل بالمعارضة ، فلو كانوا قادرين عليها لفعلوها.

وهذه الدلالة مبنية على **ثلاثة** أصول :-

أحدها: أن دواعى العرب كانت متوفرة إلى إبطال أمر النبى ، ﷺ ....

والثانى: أنهم كانوا يعلمون أن أمره يبطل بالمعارضة ....

والثالث: أنهم لو كانوا قادرين عليها ؛ لفعلوها.

١- **فالذى يدل على الأول**: ما نعلمه ضرورة من أن العرب كانت من أشد الناس حرصاً على إبطال أمر النبى ، ﷺ ، وإسقاط دعواه ؛ ولأجل ذلك استهونوا بذل النفوس ، وصبروا على مرارة الحروب ... فلولا قوة دواعيهم ، لما تحملوا هذه المشاق.

---

(١) فى (أ) ، الأصل: يدعوا
(٢) فى الأصل: اقتضا
(٣) فيه: ليست فى الأصل
(٤) فى (أ): (نقل له جميعها) وهو كلام غير مفهوم
(٥) وآله: ليست فى الأصل..
(٦) ذلك: ليست فى (أ)
(٧) ليست فى (أ): أنهم

٢- والذى يدل على الثانى: أنه ، ﷺ ، لما أظهر لهم التحدى ، وعرفهم أنهم إن أتوا بمثل ما أتى به، لم يجب عليهم طاعته، ومتى لم يأتوا بذلك، وجبت عليهم ٣٨و / حجته [١] ، فإنهم - عند ذلك - يعلمون علماً ضرورياً أن أمره / يبطل بالمعارضة، كما أن بعض الشعراء متى أتى بقصيدة ، وادعى التميز بها على غيره؛ لأجلها [٢] ، وزعم أن أحداً من الفصحاء لا يأتى بمثلها ، فإن العقلاء يعلمون- عند ذلك - علماً ضرورياً ، أن كذبه يظهر ، وأن دعواه تبطل ، متى أتى بعضهم بمثلها ، أو بخير منها ، كذلك هذا.

٣- وأما الأصل الثالث: وهو أنهم لو كانوا قادرين عليها لفعلوها...

فالذى يدل على ذلك أن من حق القادر على الشىء ، متى دعاه الداعى المكين إلى إيجاد ذلك الشىء ، أن يحصل منه [٣] ، فإن لم يحصل منه مع توفر الداعى، دل على عجزه أو منعه ، فإذا ثبت ما قدمنا من توفر دواعى العرب إلى إبطال أمر النبى، ﷺ، وأنهم لم يعارضوا القرآن ، ثبت أنهم ما تركوا المعارضة إلا لعجزهم عنها.

***

وأما الأصل الثامن: وهو أنه يثبت بذلك أن القرآن معجزة له [٤] ، أظهره الله عليه. فالكلام منه يقع على ثلاثة مواضع:-

أحدها: فى حقيقة المعجز.....

والثانى: فى شرائطه.....

والثالث: فى الدليل على أن القرآن معجزة.

١- أما الموضع الأول: فحقيقة المعجز هو الفعل الناقض للعادة المتعلق بدعوى المدعى للنبوة [٥].

---

(١) ليس فى الأصل: حجته (٢) لأجلها: ليست فى (أ)

(٣) فى (أ): له (٤) له: ليست فى الأصل

(٥) يقول البغدادى: المعجزة ظهور أمر خلاف العادة ،فى دار التكليف، لإظهار صدق ذى نبوة من الأنبياء ، أو ذى كرامة من الأولياء ، مع نكول من يتحدى به عن معارضته... ويقول القشيرى: هى فعل ناقض للعادة فى زمن التكليف ظهر على منتحل النبوة... انظر أصول الدين ؛ (ص١٧٠)... والفصول ، (ص٧١).

٢- وأما الموضع الثانى: فاعلم أن شرائط المعجز ثلاث:-

أحدها: أن يكون المعجز من فعل الله، تعالى، أو جارياً مجرى فعله.... فالذى من فعله، تعالى، نحو إحياء الموتى، وما أشبه ذلك، والذى يجرى مجرى فعله، نحو أن يقدر الله نبياً على المشى فى الهواء، وعلى الجرى فى الماء [١].

وإنما وجب اشتراط هذا الشرط؛ لأن الله، تعالى [٢]، هو الذى يدل بالمعجز على صدق رسله، عليهم السلام، فلم يكن بد من أن يكون له به تعلق، وليس ذلك إلا بأن يكون من فعله، أو جارياً مجرى فعله.

وثانيها: أن يكون ناقضاً للعادة، كقلب العصا حيَّة، وإخراج الناقة من الجبل.

وإنما وجب اشتراط هذا الشرط؛ لأن [٣] المعجز لا يدل على صدق من ظهر عليه، إلا بطريق المفارقة، ولا يقع له التميز على غيره، إلا بأن يأتى بنقض عادتهم، ألا ترى أن طلوع الشمس من المشرق، وغروبها فى ٣٨ظ / المغرب، لا يدل على صدق واحدٍ ولا على [٤] كذبه لما كان معتاداً.

وثالثها: أن يكون المعجز متعلقاً بدعوى المدعى للنبوة، نحو أن يدعى النبى شيئاً، فيأتى على وفق ما ادعاه؛ لأنه لو لم يكن كذلك، لم يكن له به اختصاص، فلا يدل على صدقه، أولى من صدق غيره.

***

٣- وأما الموضع الثالث: وهو أن القرآن معجز

فالذى يدل على ذلك أن شرائط المعجز قد اجتمعت فيه:

أ- أما إنه من فعل الله؛ فلأنه كلامه، والكلام فعل المتكلم.

ب- وأما إنه ناقض للعادة؛ فلأن العادة ما جرت فى العرب أن ينشأ الرجل بينهم، ويأخذ اللغة عنهم، ثم يأتى من الكلام الفصيح بما يعجز فصحاؤهم المشاهير بالبلاغة، عن الإتيان بمثله... بل العادة جارية فيها أنه لا يوجد

---

(١) فى الأصل: أو على للماء

(٢-٢) فى الأصل: سبحانه

(٣) فى (أ): لكن

(٤) على: ليست فى (أ).

فصيح فى عصر من الأعصار، إلا وفى ذلك العصر من يساويه فى الفصاحة أو يقاربه.

جـ- وأما إنه **متعلق بدعوى المدعى للنبوة ؛ فلأنه** ، ﷺ [1] ، ادعى [2] على العرب والعجم ؛ لأجل القرآن ، وأخبر أنهم لا يأتون بمثله، ولو تظاهروا، أو تعاونوا، فكان الأمر كما أخبر ، **فثبت الأصل الأول ، وهو أن المعجز ظهر على يديه عقيب دعوى النبوة.**

***

٢- وأما الأصل الثانى: وهو أن المعجز لا يظهر عقيب دعوى النبوة ، إلا على نبى صادق.

فالذى يدل على ذلك ، أن المعجز يجرى مجرى التصديق بالقول ، لمن ظهر عليه، وتصديق الكاذب كذب ، والكذب قبيح والله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فإذا بطل أن يكون من ظهر عليه المعجز كاذباً ، ثبت أنه صادق.

وهذه الدلالة مبنية على خمسة أصول :-

أحدهـــا: أن المعجز يجرى مجرى [3] التصديق بالقول ، لمن ظهر عليه.

والثانـــى: أن تصديق الكاذب كذب.

والثالـث: أن الكذب قبيح.

والرابـع: أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح.

والخامس: أنه إذا بطل أن يكون من ظهر عليه المعجز كاذباً ، ثبت أنه صادق.

١- **فالذى يدل على الأول**: أن المدعى للنبوة إذا قال: الدليل على صدق دعواى أن الله، تعالى ، يقلب هذه العصا حيَّةً ، ففعل الله ، سبحانه ، ذلك عقيب دعواه جرى مجرى من يقول له: صدقت فيما ادعيت...

٣٩و / فصار فى ضرب المثال بمثابة / من يدعى بحضرة الملك، أنه قد ولاه على [4] الرعية، يتصرف فيها كيف شاء ، ثم يقول [5]: والدليل على صدق

---

(١) وسلم: ليست فى الأصل

(٢) فى الأصل: ادعا.

(٣) فى الأصل: محرا

(٤) على: ليست فى (أ)

(٥) فى الأصل: قال

دعواى، أن الملك ينزع تاجه من رأسه فيضعه فوق رأسى . ففعل الملك له ذلك ، جرى مجرى من يقول له : صدقت فيما ادعيت .

٢- **والذى يدل على الثانى**: أن **حقيقة الكذب** هو الخبر عن الشىء ، لا على ما هو بـه[١] ، فلا شك أن من قال للكاذب فيما أخبر به [٢]: صدقت . فقد أخبر عن الشىء لا على ما هو به .

٣- **وأمـا الأصل الثـالث**: وهو أن الكذب قبيح ، فقبحه معلوم ضرورة ، **وإنما قبح** لكونه[٣] كذباً ، بدليل أن من علمه كذباً علمه قبيحاً ، ومن لم يعلمه كذباً لم يعلمه قبيحاً .

٤- **وأما الأصل الرابـع**: وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح فقد تقدم بيانه [٤].

٥- **وأما الأصل الخامس**: وهو أنه إذا بطل أن يكون من ظهر عليه المعجز كاذباً ، ثبت أنه صادق ، فالذى يدل على ذلك أنها قسمة دائرة بين نفى وإثبات [٥] ، فـلا يجوز دخول متوسط بينهما .

وبيان [٦] ذلك أنك تقول : المخبر [٧] بالشىء لا يخلو إما أن يكون مخبره على ما هو به ، أو لا يكون... إن كان ، فهو الصدق ، وكان المخبر صادقاً.... **وإن لم** يكن ، فهو الكذب ، وكان مخبره كاذباً... وقد بطل أن يكون من ظهر عليه المعجز كاذباً ، فيجب أن يكون صادقاً ، فثبت بهذه الجملة نبوة محمد ، ﷺ وعلى آله [٨] ، ووجب علينا تصديقه ، فيما أخبر به من نبوة غيره من الأنبياء ، عليهم السلام ، ومتابعته فيما جاء به من الأحكام .

وإذا ثبت صدقه ، ﷺ وعلى آله [٩] ، **بطل قول اليهود والنصارى**، من أنه ليس بصادقٍ ، **فأما دعواهم من أن نسخ الشرائع لا يجوز** ، فتلك دعوى باطلة ؛ لأنا نقول لهم:

---

(١) يقول الجرجانى فى التعريفات ، (ص٢١٠): كذب الخبر عدم مطابقته للواقع ، وقيل: هو إخبار لا على ما عليه المخبر عنه.... وقال عن الخبر: هو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية ، مسند إليه ما تقدمه... وقيل: هو ما يصح السكوت عليه... وقيل: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب.

(٢) فى الأصل: أخبره.

(٣) فى (أ): لكون

(٤) بيانه: ليست فى (أ).

(٥) فى الأصل: إثبات ونفى.

(٦) فى (أ): الخبر

(٧) ليس فى (أ): بينهما ، وبيان.

(٨) وعلى آله: ليس فى (أ).

(٩) وعلى آله: ليست فى (أ) .

إن موسى ، عليه السلام ، قد [١] نسخ شرائع من كان [٢] قبله ، فإن المعلوم أن شريعة موسى ، عليه السلام ، ليست شريعة آدم ، عليه السلام [٣] ، ولا هى شريعة من تقدمه .

ولهذا فإن الجمع بين الأختين كان جائزاً فى شريعة يعقوب ، عليه السلام ، ثم صار محرماً فى شريعة موسى [٤] ، وكذلك فإن الاختتان فى شريعة إبراهيم [٥] ، عليه السلام ٣٩ظ / كان ثابتاً فى حال الكبر ، ثم صار واجباً [٦] فى شريعة موسى فى حال الصغر ، فإذا جاز لموسى ، عليه السلام ، أن ينسخ شريعة من تقدمه ، جاز لنبينا ، عليه السلام ، أن ينسخ شريعة موسى [٧] ، عليه السلام ، ومن تقدمه ؛ لأنه لا يمتنع أن يعلم الله ، سبحانه [٨] ، أن المصلحة كانت ثابتة فى التمسك بشريعة فى وقتٍ مخصوص .

ثم تصير المصلحة ثابتة فى غير تلك الشريعة ، كما نعلمه من اختلاف المصالح فى الصحة والسقم ، والغنى [٩] و الفقر ، فإذا حسن من الله ، تعالى ، أن ينقل العبد من الصحة إلى السقم ، ومن الغنى إلى الفقر ، لاختلاف المصالح فى ذلك ، جاز نقل المكلفين من شريعة إلى شريعة ، لاختلاف المصالح فى ذلك ، فبطل [١٠] بذلك قولهم : إن نسخ الشرائع لا يجوز .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه البشارات الواردة فى التوارة بمحمد ، ﷺ ، فإن يعقوب ، عليه السلام ، قال : « لا يزول الملك من يهوذا [١١] والوحى من بين رجليه ، متى يأتى الذى له الملك ، وإياه تنتظر الأمم حمرة عيناه [١٢] ، كشارب الخمر ، بيضاء أسنانه كشارب اللبن »[١٣] .

---

(١) ليست فى (أ): قد .
(٢) ليس فى (أ): كان
(٣) انظر هذا الموضوع فى إظهار الحق لرحمة الله الهندى ؛ (٦٤٨) ... وبهامشه : « وهو كذلك نص طبعه سنة ١٨٤٤م ، وفى طبعة سنة ١٨٦٥م : « وبالحقيقة أيضاً هى أختى ابنة أبى ، غير أنها ليست ابنة أمى فصارت لى زوجة » ومثلهما فى التوراة السامرية (بلفظ الأخت) .
(٤) انظر رحمة الله الهندى : إظهار الحق ؛ (٣/٦٤٩)
(٥) انظر رحمة الله الهندى : إظهار الحق ؛ (٣/٦٤٩) ، وبهامشه : انظر سفر التكوين ، (١٧/٩ - ١٤) ... وانظر نسخ هذا فى شريعة عيسى إنجيل لوقا ؛ (٢/٢١) فى طبعة سنة ١٨٦٥م : « ولما تمت ثمانية أيام ، ليختنوا الصبى سمى يسوع ، كما تسمى من الملاك قبل أن حُبل به فى البطن » .
(٦) ليس فى (أ): واجباً
(٧) فى الأصل: موسا .
(٨) فى الأصل: تعالى
(٩) فى الأصل ، (أ): الغنا .
(١٠) فى الأصل: وبطل
(١١) فى (أ): يهود .
(١٢) فى (أ): بين عيناه ... وهو خطأ
(١٣) انظر رحمه الله الهندى : إظهار الحق ... وهامشه سفر التكوين . (٤٩/١٠) .

وقد روى ان **بحيرا الراهب** [1] تأمل حمرة عينى النبى ، ﷺ ، وبياض أسنانه ، فوجده كما ذكر فى التوراة ، فكان ذلك سبباً لإسلامه ، وكذلك **عبد الله بن سلام**[2] لما عرف العلامات المذكورة فى التوراة الدالة على نبوته ، كان ذلك سبباً لإسلامه.

وكذلك فإن فى التوراة فى السفر الثانى البشارة بالنبى ، ﷺ ، وهو قول الله ، تعالى: « جاء الرب من سيناء ، وأشرق من ساعير وأنور ، واستعلن من جبال فاران » [3].

والمراد بذلك أمر الرب ، وهى البشارة **بموسى وعيسى ومحمد ، عليهم السلام** ؛ لأن جبال مكة – هى جبال فاران .

فإذا تظاهرت الأدلة على نبوته ، عليه السلام ، وهو ما قدمنا من ظهور المعجز عليه ، والبشارات الواردة فى الكتب المتقدمة ، وجب الإقرار بنبوته ، ﷺ ، والمتابعة له فيما جاء به ، كما لزم فيمن تقدم من الأنبياء ، عليهم السلام ، ولم يحسن التفريق بينهم.

***

---

(١) **بحيرا الراهب**: أحد رهبان اليهود، كان يتعبد فى صومعة له فى طريق القوافل إلى الشام، فيلجأون إلى ظل شجرة قريبة من خلوته، فيسعهم ويسقيهم ويضيفهم ،وقدفعل هذا بوفد من قريش نزل عنده، ورأى فيهم من تظله الغمامة التى لا تظل إلا نبياً... فسأل عن الخبر... فاخبروه عن صدق النبى وامانته ، وهو مازال شاباً يافعاً لم يبعث بعد... فتاكد من امارات وعلامات النبوة فيه... فلما ثبتت عنده ، آمن به واوصى عمه أبا طالب ان يخفيه من أعين يهود ، حتى لا يكيدوا له.

(٢) **عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلى** ، ابو يوسف: صحابى جليل من نسل يوسف... اسلم عند قدوم النبى ، ﷺ إلى المدينة ، وكان اسمه « الحصين » فسماه النبى عبد الله ، عاش حتى شهد مع عمر فتح بيت المقدس والجابية ، ولما كانت الفتنة بين على ومعاوية ، اتخذ سيفاً من خشب واعتزلها ، واقام بالمدينة حتى مات سنة ٤٣هـ / ٦٦٤٣م... وله ٢٥ حديثاً ، انظر الاستيعاب ؛ (٢ / ٣٨٢).

(٣) انظر رحمه الله: إظهار الحق ؛ (٤ / ١١٣٤) وبهامشه انظر سفر التثنية ؛ (٣٣ / ٢) ، وهى فى طبعة سنة ١٨٦٥م كما يلى: « فقال :جاء الرب من سيناء، وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبل فاران، واتى من ربوات القدس، وعن يمينه نار شريعة لهم» ، وفى السامرية: « ولهم لمع من جبل فاران ، ومعه ربوات القدس، وعن يمينه نار شريعة لهم».